(٣)

تحمل الوصف الضمير في الفكر النحوي

د. حماد بن محمد الثمالي

- أستاذ مشارك بقسم اللغة والنحو والصرف، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- حصل على الدكتوراه بتقدير «ممتاز» من كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى.
- عضو في مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، وفي العديد من اللجان والمجالس العلمية والجامعية.

ملخص البحث

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن موضوع: (تحمل الوصف للضمير في الفكر النحوي) موضوع تتسم بعض أفكاره بغموض ظاهر منذ القدم؛ ولذا لم أرَ من تناوله من المحدثين، ولهذا الغموض الذي أشرت إليه أقدم المبرد فيما زعم الفارقي على تصدير كتابه المقتضب بعدد من المسائل المشكلة، ومنها مسألة **الوصف غير الجاري** (ليصونه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقته قراءة مثله، ويحوطه فيها من تلاعب مَن قصرت رتبته عن التشاغل بشكله) ومع ما بذله الفارقي في المسألة إلا أن الغموض لا يزال حليفها، وهو ما جعل الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة يصف صنيع الفارقي في مقدمة المقتضب بأنه: (رياضة عقلية عنيفة، وما أشبهها بلحم جمل غث على رأس جبل وعر) ومن قبله أشار السمين الحلبي (إلى أن في هذه المسألة خلافا قل من يضبطه).

وقد اجتهدت أن أوضح الفكر النحوي الذي بنى عليه النحاة مناقشتهم لهذه المسألة، من خلال الحديث عن مصطلح (الوصف) وما يتناوله تعدد ألفاظه، ومدلولاته الاصطلاحية، ثم بينت الفرق بين الوصف الجاري، وغير الجاري من خلال خصائص كل منهما؛ فالجاري لا بد أن يسبق باسم واحد لا غير، بخلاف غير الجاري، فإن من ضروراته، أن يسبق باسمين، فتسمية الجاري بذلك مبنية على أنه لما

كان مسبوقا باسم واحد، فإنه يتحتم أن يكون هو ما قبله في المعنى نحو: زيد قائم، فـ(زيد) هو (قائم) و(قائم) هو زيد في المعنى، فالخبر هنا جار على صاحبه في المعنى، وهو (زيد)، بخلاف الوصف غير الجاري نحو: زيد عمرو ضاربه هو، فلما كان الوصف مسبوقا باسمين، احتمل أن يكون معناه للاسم الثاني وعندئذ يكون جاريا على من هو له، واحتمل أن يكون معناه للاسم الأول فيكون جاريا على غير من هو له، مع مراعاة أن إعرابه في الحالين واحد، وهو الإفادة إعرابيا عن الاسم الثاني بالإخبار عنه، أو بنعته أو بغير ذلك، لكن لما أصبحت الإفادة عن الاسم الثاني، والأصل أن تكون للاسم الأول، وهي ما تقتضيه طبيعة تقدمه سمي بـ(الجاري على غير من هو له). ثم أبنت أن زوال الإلباس من الوصف غير الجاري يعود إلى أنه يلزم أن يتلوه ضمير يعود إلى الاسم الأول ليمنع اللبس، من خلال وظيفتيه الرئيستين، وهما أن يكون رابطا لجملة المبتدأ الثاني وخبره: (عمرو ضاربه هو) بالمبتدأ الأول: (زيد) هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن يكون فاعلا للوصف، سواء أكان خبرا، أم نعتا، أم حالا، أم صلة، ففي كل هذه المواقع لا بد له من فاعل.

المقدمة

موضوع (تحمل الوصف للضمير في الفكر النحوي) ذو صبغة خاصة من حيث إن في بعض مسائله مشكلات بالغة الصعوبة، فمنذ القدم كانت مسألة: (الوصف الجاري على غير من هو له) إحدى مسائل البحث المشكلة؛ ولذا تعمد أبو العباس المبرد أن يصدر بها كتابه المقتضب، فزعم الفارقي[1] أن المبرد ما صنع ذلك في أول المقتضب إلا(ليصونه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقته قراءة مثله، ويحوطه فيها من تلاعب مَن قصرت رتبته عن التشاغل بشكله)[2]. ومع أن على كل باحث أن يحتاط لما يعالجه بأقوال من سبقه من القدماء والمحدثين، ليفيد مما كتبه الجميع، إلا أني لم أجد أحدا من المحدثين قد كتب فيما أنا بصدد الكتابة عنه وهو: (تحمل الوصف للضمير في الفكر النحوي)، ويبدو أن ما في الموضوع من صعوبات كانت وراء انصراف الباحثين المحدثين عن الكتابة فيه، فلم يكن أمامي إلا ما تحدث به علماؤنا القدماء، وكان أول من كتب فيه ونص على الوصف الجاري وغير الجاري –حسب ما اطلعت عليه–أبو العباس المبرد، ثم تلميذه أبو بكر

(١) هو أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي النحوي، كان بارعا في العربية، وأديبا فاضلا، مات مقتولا في القاهرة سنة: ٣٩١هـ. مقدمة كتاب تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: ١٠، وبغية الطلب في تاريخ حلب: ٩/ ٤٣٠١، والوافي بالوفيات: ١٥/ ٢٢٣، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٤.

(٢) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٤١.

ابن السراج، ثم أتى أبو القاسم الفارقي، فألف كتابه: (تفسير المسائل المشكلة في أول كتاب المقتضب) وكان مما شرحه فيه مسألة (جريان الوصف على غير من هو له)، وهي إحدى دعامات بحثي الرئيسة، ومع ما كتبه هؤلاء الجلة وغيرهم، إلا أن الموضوع لا يزال غامضا عسر المسالك، وهو ما دفع الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة إلى وصف عمل الفارقي عن المسألة بأنه (رياضة عقلية عنيفة، وما أشبهها بلحم جمل غث على رأس جبل وعر)[1]، ثم أتى السمين الحلبي فيما بعد فذكر أن في هذه المسألة خلافا قل من يضبطه[2]، وقد اجتهدت في بيان الموضوع وحل ما فيه من صعوبات، فكان عملي فيه وصفا لمراد النحاة الذي يعْسُر فهمه، ومناقشته وترجيح ما اختلفوا فيه، فاتضح أن جل حديث البصريين فيه كان مبنيا على القياس، في حين أن الكوفيين اعتمدوا القياس فيما كان ملبسا، فتوافقوا مع البصريين على ذلك، وخالفوهم فيما ليس ملبسا، لأدلة سماعية كثيرة رواها علماؤهم، ثم شايعهم فيما بعد أبو عبد الله ابن مالك فرجح عنده مذهبهم، وقد نظمت البحث فيما يلي:

- التمهيد: وتحدثت فيه عن مصطلح الوصف، وما يرادفه من مصطلحات أخرى.

(١) مقدمة المقتضب: ١/ ٩١.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٣٩.

- المبحث الأول: التحمل في الفكر النحوي. تحدثت فيه عن مصطلح التحمل، وعن الفرق بينه وبين مصطلحي الاستتار، والإضمار، وموضع كلٍّ من الاستخدام النحوي.
- المبحث الثاني: ما يتحمل الضمير من الأوصاف، ذكرت فيه أن الأوصاف لا تتحمل الضمير إلا إن كانت أخبارا، أو نعوتا، أو أحوالا، أو صلات للأسماء الموصولة.
- المبحث الثالث: الوصف الجاري وضميره، وفيه:
  - المطلب الأول: معنى الوصف الجاري، ذكرت فيه أن الوصف الجاري لا يسبق إلا باسم واحد، وأنه هو الموصوف في المعنى؛ خبرا كان أو غيره.
  - المطلب الثاني: الضمير مع الوصف الجاري، وفيه.

المسألة الأولى: الضمير المتحمِّل له الوصف فاعل. ذكرت في هذه المسألة أن جمهور النحاة يرى أن وظيفة الضمير مع الوصف الجاري وظيفة واحدة وهي أنه فاعل لا غير، وقد رجحتُ مذهبهم.

- المسألة الثانية: الضمير المتحمِّل له الوصف فاعلٌ ورابطٌ. ذكرت فيها أن بعض النحاة يرى أن للضمير مع الوصف وظيفتين؛ فاعلا ورابطا في آن واحد، وقد بينت أنه ليس برابط، فاتحاد الوصف وما قبله معنًى هو الرابط.

- المبحث الرابع: الوصف غير الجاري وضميره، وفيه:

- المطلب الأول: معنى الوصف الجاري على غير من هو له. ذكرت أن الوصف غير الجاري لا بد أن يسبق باسمين؛ ولهذا يحتمل أن يكون هو أحد الاسمين في المعنى.
- المطلب الثاني: الضمير مع الوصف الجاري على غير من هو له. ذكرت فيه أنه لا بد من اجتلاب فاعل للوصف غير الجاري، وهو الضمير المنفصل التالي له، وبينت أن الضمير معه لم يكن مستترا ثم برز، وإنما حاله كحال الفاعل حين يكون اسما ظاهر لا غنى لعامله عنه.

والله المسؤول أن ينفع بما نقول.

التمهيد: في مصطلح الوصف أو الصفة عند النحاة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فالوصف أو الصفة من المصطلحات المترادفة، وهما يتناولان أكثر من معنى اصطلاحيٍّ.

والحقيقة أن تعدد معنى المصطلح الواحد، أو تعدد لفظه خلاف الأصل، فالأصل في المصطلح أن يكون بلفظ واحد، وبدلالة واحدة لا تتناول أكثر من معنى اصطلاحي؛ لأن الغرض من المصطلح حصره لتصبح دلالته واضحة فيُستغنى بها عن العبارات الشارحة لمعناه، فإذا تعددت دلالات المصطلح، أو ألفاظه صاحب ذلك اضطراب في وضوح الدلالة التي ينبغي أن تُوصل المعنى بأقل كلفة.

ومع ذلك فقد حصل التعدد في دلالة مصطلح الوصف لفظا ومعنى؛ فتوصف بعض الكلمات إعرابيا بأنها صفة، أو بأنها وصف، أو نعت، كما توصف بعض الكلمات المشتقة بأنها وصف، أو صفة وهي: (اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل)[1]، وتارة تكون الصفة مصطلحا لحروف الجر والظروف معا،

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١١٥٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٤، و: ٣/ ٣١٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧-٨٨، وانظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٤ والتصريح بمضمون التوضيح: ٣/ ٤٧٢.

عند الخليل وأكثر الكوفيين[١] على تفصيل في ذلك، وهذا التعدد ملحظ لا تخلو منه بعض المصطلحات النحوية الأخرى[٢].

ولما كان الوصف الاشتقاقي هو مدار الحديث عن تحمله للضمير، رأيت أن أذكر على عجل ما حول ذلك من معان اصطلاحية أخرى.

فأقول: إن (الوصف، أو الصفة) عند أهل العربية لها أكثر من دلالة اصطلاحية[٣]:

الدلالة الأولى لمصطلح الوصف: يستعمل النحاة مصطلح(الوصف والصفة) مرادفين للنعت، فيقال فيه: (وصف وصفة)، فبهذا يصبح للوصف من الناحية النحوية ثلاثة ألفاظ اصطلاحية: (الوصف، والنعت، والصفة) وهي كلها بمعنى نحوي واحد يفيد التبعية

(١) العين: ٢/ ٤٣، ٣/ ٢٦٢، ٨/ ١٥٧، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣٢٢-٣٢٣، ومختصر النحو لابن سعدان: ٥٤-٥٥، ومجالس ثعلب: ٦٤، وإيضاح الوقف والابتداء: ٦٥٦، انظر: بحثي: الخليل رائد المصطلحات الكوفية: مجلة كلية دار العلوم العدد: ٨٦ عام: ٢٠١٥ الصفحة: ٥٩١.

(٢) المقاصد الشافية: ٤/ ٦٢٧، ومن ذلك مصطلح (المفرد)، ومصطلح(المشتق)، ومصطلح (الجامد)، فالمفرد يطلق تارة على الواحد شقيق المثنى والجمع، ويطلق في باب المنادى وباب (لا) النافية للجنس على الاسم الذي ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف، ويطلق أيضا على الخبر، والنعت، والحال إذا لم تكن جملا ولا شبه جمل، ومثل ذلك المشتق فإن له أكثر من إطلاق.

(٣) انظر: شرح الرضي: ٢/ ٢٨٣.

المعروفة[١]، وهذه المترادفات الثلاثة دارجة عند النحاة المتأخرين[٢]، وهو مذهب سيبويه، ومذهب أستاذه الخليل من قبله على تفصيل، فقد استخدم سيبويه مصطلح النعت في مواضع عدة ومنها مثلا (باب مَجرى النعتِ على المنعوتِ)[٣]، و(باب مجرى نعت المعرفة عليها)[٤]، واستخدم الصفة التي هي النعت في مواضع عدة أيضا[٥]، كما استخدم الوصف الذي يرادف النعت في مواضع أخرى كثيرة[٦].

ومن المفيد أن أنبه إلى أن استعمال سيبويه الصفة والنعت لشيء واحد من موروثاته عن الخليل، فالخليل يزاوج كثيرا في الاستعمال بين المصطلحين المترادفين كالنعت والصفة، وهي من أبرز صفات منهجه في المصطلحات، فتارة يستعمل النعت[٧] وتارة يستعمل الصفة[٨]، ولكن له تفصيل في معنى الصفة وفي معنى النعت، واستعماله لهما مبني - فيما أرى- على المعنى اللغوي لكل مصطلح، فلذا قال في العين: «النعت وصفُكَ الشيءَ بما فيه. ويُقالُ: النَّعْتُ وصف الشيءِ بما فيه إلى الحسن

(١) انظر: شرح الرضي: ٢/ ٢٨٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٧.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٢١.

(٤) الكتاب: ٢/ ٥، وانظر: ١/ ١٥٣، ٣٩٩، ٤٢١.

(٥) الكتاب: ١/ ٢١، ٤٨، ٨٨، ٢٢٠.

(٦) الكتاب: ١/ ١٦، ١٢٩، ٣٦٣، ٢/ ٥٠، ٥١، ٥٧.

(٧) العين: ١/ ٢٤٠، ٢/ ٧٢، ٧٣، ٣/ ١٥٤.

(٨) العين: ١/ ٦٤، ٣/ ٢٤٠.

مذهبُه، إلا أن يتكلّفَ مُتكلِّفٌ، فيقول: هذا نعت سوء»[١]، وذكر في كتاب الجمل له[٢] أن الصفة لله سبحانه، فقال: «﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[٣] بِالرَّفْع على أَنه صفة لذِي الْعَرْش وَهُوَ مَحل النَّعْت، وَالصّفة لله تَعَالَى، والنعت للمخلوق»[٤]، وقال في العين: «والحليم في صفة الله تعالى معناه الصَّبور»[٥].

وبناء على أن الخليل كان يزاوج بين المصطلحين المترادفين، فقد تابعه الكوفيون في شطر منها، وتابعه البصريون في الشطر الآخر فتحيزت من هنا مصطلحات كل طائفة كـ(الصفة والنعت) فالأول للبصريين والثاني للكوفيين وكذلك (الظرف والصفة)[٦]، فهما لشيء واحد عنده،

(١) العين: ٢/ ٧٣، وانظر: شرح ألفية ابن معطي: ١/ ٧٤٥.

(٢) لقد أثبت في بحوثي الثلاثة: (كتاب الجمل للخليل بن أحمد وليس لغيره)، وبحث (النصب على الصرف عند الخليل والفراء) وبحث (الخليل رائد المصطلحات الكوفية) أن كتاب الجمل، وكتاب العين كلاهما للخليل بن أحمد.

(٣) الذاريات: ٥٨.

(٤) الجمل: ١٩٦.

(٥) العين: ٣/ ٢٤٧، وانظر: شرح ألفية ابن معطي: ١/ ٧٤٥.

(٦) العين: ٢/ ٤٣، ٧/ ٣٢٥، ٨/ ١٥٧، والجُمل: ٣٠٣، ٣٠٧، ٤٢٩، وانظر: الجمل للخليل بن أحمد: ٦٣.

لكن الظرف أصبح مما يستعمله البصريون، والصفة أصبحت مما يستعمله الكوفيون، وغيرهما كثير[١].

وأما (الوصف) بهذا اللفظ فلم أر الخليل يستعمله مكان النعت والصفة؛ أي إنه لم يستعمله مصطلحا نحويا، وإنما هو عنده فيما ظهر لي مصطلح اشتقاقي فقط[٢]، ويبدو أنه ترك استعماله مصطلحا نحويا؛ لأنه مستهلك عنده في المصطلح الاشتقاقي؛ اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فيبدو أنه جعل (الصفة) مصطلحا نحويا خاصا بالنحو، وجعل (الوصف) مصطلحا اشتقاقيا خاصا بذلك النوع من المشتقات، مع أن كلا من (الوصف) و(الصفة) مصدر، ومعناهما واحد؛ قال الجوهري: «وصفت الشيء وصفا وصفة، والهاء عوض من الواو»[٣]، لكن المصطلح بطبيعته يقتنص معنى واحدا من معاني الكلمة اللغوية فقط، فلذا ينبغي ألَّا تتعدد ألفاظه؛ ليبقى واضح المعالم ساطع الدلالة.

ومما هو جدير بالإشارة إليه أن النحاة لاحقا يذكرون أن النعت من مصطلحات أهل الكوفة، وأن الوصف والصفة من مصطلحات أهل

(١) انظر: بحثي: كتاب الجمل للخليل بن أحمد وليس لغيره: مجلة الدراسات اللغوية: ١٤٠.

(٢) انظر: العين: ٢/ ٦٥، ٣/ ٢٨١.

(٣) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) (وصف): ٤/ ١٤٣٨.

البصرة[1]، والحقيقة المجهولة أن الخليل هو أول من نعرف أنه يستخدم مصطلح النعت ومصطلح الصفة، واستخدام الكوفيين لمصطلح النعت، تال لاستعمال الخليل وتقليد له، في هذا المصطلح وفي غيره من المصطلحات، ومن يقول: إن مصطلح النعت من أثر الكوفيين في سيبويه لا برهان له به، فالخليل أكبر أساتذة سيبويه، وأثره فيه لا ينكر، فقد استخدم هذا المصطلح قبل سيبويه، وقبل الكوفيين، فالمتعين أن يكون قد سرى هذا المصطلح لسيبويه من أستاذه الخليل، كما سرى للكوفيين من طريق رئيسهم الكسائي أحد أنجب تلاميذ الخليل، لكن قضية أن الكوفيين متأثرون بالخليل قضية مجهولة منذ القدم، وقد أبنتها في بحث جرد لذلك[2].

الدلالة الثانية لمصطلح الصفة: وهي ما تستعمل فيها الصفة مصطلحا اشتقاقيا ليدل على نوع محدد من المشتقات، فالمشتقات عند أهل العربية عديدة، كالأفعال، وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة، وأسماء التفضيل، وأسماء الزمان، وأسماء المكان وغيرها، ومع نظمهم هذه الأنواع جميعا تحت اسم المشتقات، إلا أن هناك فئة خاصة من تلك المشتقات يطلقون عليها مصطلح (الصفات)، ومصطلح (الأوصاف) تارة أخرى، وهذه المجموعة التي تسمى

(١) همع الهوامع: ٣/ ١٧١.

(٢) البحث المذكور بعنوان: (الخليل رائد المصطلحات الكوفية) نشر بمجلة دار العلوم بالقاهرة/ العدد: ٨٧ لعام: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م.

بـ(الصفات)، أو بـ(الأوصاف) هي: أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، وصيغ المبالغة - وهي مبالغة في أسماء الفاعلين- وأسماء التفضيل لا غير[1]، **ويضاف إليها بعض الأسماء الجوامد حين تقع موقع المشتق**، فإذا وقعت تلك الجوامد في موقع الأوصاف المشتقة تأولها النحاة بأحد الأوصاف المشتقة، نحو: زيد أسد، فـ(أسد) اسم جامد لكنه هنا يؤول بـ(شجاع)، وشجاع صفة مشبهة، ومن تلك الجوامد التي تؤول بالمشتقات أسماء الإشارة، وذو بمعنى صاحب، والأسماء المنسوبة؛ كالقرشي والمكي وغيرها، قال في الألفية[2]:

وَانْعَتْ بمشتَقٍّ كصعْبٍ وذَرِبْ وشبهِه كَذا وذِي وَالمنْتَسِبْ

الدلالة الثالثة لمصطلح الصفة: ذكرت سابقا أن الصفة مصطلح من مصطلحات الخليل التي نسيت مع ما نسي من نحوه، رغم أن كثيرا منها تضمنه كتاباه العين، وكتاب الجمل له، وإن مما نُسيت نسبته للخليل مصطلح (الصفة)، فالخليل يستعمله مصطلحا لحروف الجر وللظروف أيضا.

(١) الأصول لابن السراج: ١/ ١٢٢ باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل، وانظر: تحمل (أفعل من) للضمير: ١٣٠-١٣١، والإيضاح في علل النحو: ٥٦، سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: ١/ ٤٨١ وما بعدها، و٤/ ٦٢٣-٦٢٤.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٤، المقاصد الشافية للشاطبي: ٤/ ٦٢٤.

فـ(الصفة) عنده وعند متابعيه من الكوفيين تعني حروف الجر والظروف، قال في العين: (بعدُ: خلاف شيء، وضدّ قبل، فإذا أفردوا قالوا: هو من بعدُ ومن قبلُ رفع؛ لأنهما غايتان مقصود إليهما، فإذا لم يكن (قبل) و(بعد) غاية فهما نصب؛ لأنهما صفة.

وما خلف بعقبه فهو من بعده. تقول: أقمتُ خلافَ زيدٍ، أي: بعد زيد. قال الخليل: هو بغير تنوين على الغاية مثل قولك: ما رأيته قطّ، فإذا أضفته نصبت إذا وقع موقع الصفة، كقولك: هو بعدَ زيد قادم، فإذا ألقيت عليه (مِنْ) صار في حدّ الأسماء، كقولك: مِنْ بَعْدِ زيد، فصار (مِنْ) صفة، وخفض (بعد) لأن مِنْ حرف من حروف الخفض، وإنما صار (بعد) منقادًا لِـ(مِنْ)، وتحوّل من وصفيته إلى الاسمية)[1]؛ فأنت ترى أن الخليل استعمل في نصه هذا (الصفة) للظروف ولحروف الجر معا، ولكن مصطلح الخليل هذا لا يستعمله إلَّا نحاة الكوفة أو من يخلط المذهبين كابن كيسان وغيره، ثم اضمحل بحلول المصطلح البصري محله.

و (الصفات) أو (الأوصاف) التي يراد بها المشتقات، هي (ما تتحمل الضمير في الفكر النحوي) وهي مدار البحث.

(١) العين: ٢/ ٤٣، وانظر: الخليل رائد المصطلحات الكوفية: ٥٩١ وما بعدها، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣٢٢-٣٢٣، ومختصر النحو لابن سعدان: ٥٤-٥٥ وإيضاح الوقف والابتداء: ٦٦٥.

المبحث الأول: التحمل في الفكر النحوي

التحمل أحد ثلاثة مصطلحات نحوية يستخدمها النحاة للدلالة على استتار الضمير في عامله، وهذه الثلاثة المصطلحات هي: التحمل والاستتار، والإضمار.

ولا شك أن الأصل في المصطلح أن يكون بلفظ واحد يُكْتَفَى به عن العبارات الشارحة لمعناه، ومع ذلك فهناك معان اصطلاحية اعتقب عليها أكثر من لفظ اصطلاحي وقد سبقت الإشارة لذلك، و(التحمل)، و(الاستتار) و(الإضمار) مصطلحات تدل في معناها العام على شيء واحد، ومع ذلك فيظهر أن (التحمل) مصطلح خاص يريد به النحاة استتار الضمير في الأوصاف خاصة ليفرقوا به بين الاستتار في الأوصاف، والاستتار في الأفعال.

فالاستتار من خصائص الأفعال[(١)]، والأسماء بخلاف الأفعال، فمقتضى القياس ألَّا يكون بها استتار[(٢)]؛ لأن أكثر الأسماء لا يتصور فيها استتار الضمير؛ لجمودها فخلت من دلالة الأفعال[(٣)]، ومع ذلك فقد استتر الضمير في الأوصاف المشتقة وما ألحق بها مما فيه معنى المشتق،

(١) الأصول: ١/ ٧٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٨.

(٣) الإنصاف: ١/ ٥٦، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٦، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٢، وانظر: الكتاب: ٢/ ٢٩، وشرح السيرافي: ٢/ ٣٥٨، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٢٥٧.

لتشابهات كثيرة بينها وبين الأفعال ومنها احتياج كل إلى فاعل تسند إليه[١]، فهي ترفع الظاهر كالأفعال تماما، نحو: زيد قائم أخوه، بل إن الأسماء الجامدة حين تؤول بالمشتق ترفع الظاهر أيضا كما رفعته الأفعال والأوصاف، ومما أنشدوه على رفع الجامد المؤول بالمشتق قول الأعشى، أو غيره[٢]:

وليل يقول الناسُ من ظُلُمَاتِه سواءٌ صحيحاتُ العُيُونِ وعُورُها
كأنَّ لنا منه بيوتًا حصينةً مُسُوحًا أعاليها وسَاجًا كُسُورُها

فـ(مسوحا) رفع (أعاليها)، و(ساجا) رفع (كسورها) فاعلين لهما، لتأول (مسوحا) بـ(سُود)، و(ساجا) بـ(كثيف)[٣]، وكل من (سُود) و(كثيف) مشتق، فإذا رفعت هذه الجوامد المؤولة بالمشتق الظاهر وهي بعيدة الشبه بالأفعال كانت الأوصاف وهي مشتقة أشد تحملا للضمير منها[٤]، ولهذا قال سيبويه: (وأما قوله: مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو والعدمُ؛ لأن في سواء اسما مضمَرًا مرفوعا، كما تقول مررتُ بقوم عربٍ أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمر في عربٍ

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه: ٣٧٣، ونسبه في الخزانة: ٤/ ٢٢لمُضرِّس بن ربعي الأسدي، وهو في شرح التسهيل: ١/ ٣٧١، وفي التذييل والتكميل: ٤/ ١٣، وفي هوامشه مزيد من نسبته لغير من سبقا.

(٣) شرح السيرافي: ٢/ ٣٥٤.

(٤) التذييل والتكميل: ٤/ ١٣.

بالنية. فهي هنا معطوفة على المضمر)[1]، ومعنى كلام سيبويه أن (سواء) بمعنى مستوٍ، وأن (عرب) بمعنى متعربين، أو منعوتين، وهذا يعني أن (سواء، وعرب) لتأولهما بالمشتق تحملا الضمير، بدليل توكيده في (سواء) بـ(هو)؛ لأنه لا يعطف على الضمير المستتر المرفوع إلا بعد توكيد بضميره البارز المرفوع، وكذلك أكد الضمير المتحمل له لفظ (عرب)توكيدا معنويا بـ(أجمعون) فرفع[2]؛ ولذلك نقل في خزانة الأدب ما قاله أبو الفتح ابن جني عن البيت الثاني وأمثاله من هذه المسألة، فقال: «قال أبو الفتح: وهذا يدلك من مذهبها[3] على أَنها إِذا نقلت شيئا من موضعه إِلَى موضع آخر مكنته فِي الثاني. أَلا ترى أَن هذه الأَشياء كلها أَسماء في أُصولها ولما نقلتها إلى أَن وصفت بها مكنتها وثبتت أقدامها فيه، حتى رفعت بهَا الظاهر وحتى أنثتها تَأْنِيث الصفة وأجرتها على ما قبلها جريان الصفات على موصوفاتها.

وعكس ذلك ما أُخرِج من الصفة إلى الاسم فمكن فيه نحو صاحب ووالد. أَلا تراهم حموا كلامهم أَن يقولوا فيه: مررت بإنسان صاحب حتى صار صاحب بمنزلَة جار وغلام». انتهى باختصار[4].

(١) الكتاب: ٢/ ٣١.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ٣٦٢، وما قبل هذا: ٢/ ٣٥٤، والتعليقة لأبي على الفارسي: ١/ ٢٣٨.

(٣) يعني العرب.

(٤) خزانة الأدب: ٥/ ١٨-١٩.

فمن هنا كان الاستتار أصلا في الأفعال فرعا في الأسماء ؛ لأن الأفعال كلها؛ الماضي والمضارع والأمر يستتر فيها الضمير ويظهر، وأما الأسماء فليس الاستتار فيها بأصل؛ إذ لا يستتر الضمير إلا في المشتق وما حمل عليه، واستتاره فيهما بالحمل على الأفعال لا بالأصالة[1].

ويبدو أن النحاة حين رأوا أن الأوصاف المشتقة تحتاج إلى فاعل كالأفعال، وأن الفاعل يظهر مع كل تارة، ويختفي تارة أخرى، لذا أرادوا أن يفرقوا بين الاختفاء في كل، فعبروا عنه مع الأوصاف بـ(التحمل)؛ وعبروا عنه مع الأفعال بـ(الاستتار) أو بـ(الإضمار) فأصبح لكل مصطلحه الخاص به.

وهذا من دقيق التعبيرات التي يفرقون بها بين ما يحمل فروقا دقيقة، ومع ذلك نجدهم قد يستعملون المصطلح الواحد لأكثر من معنى، وهو ما يقتضي التفريق والتمييز.

نعم قد يرد في القليل من كلامهم استعمال (الإضمار) و(الاستتار)مع الأوصاف، وغالبا ما يرد للشرح لا على أنه المتعارف عليه في توصيف هذه المسألة، وإنما المشهور والمتعارف عليه هو(التحمل) ونحوه مع الأوصاف وما يجرونه مجراها.

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٦.

فـ(التحمل) سـمةٌ لاسـتتار الضـمائر في الأوصـاف، و(الإضـمار) و(الاستتار) سمة لاستتار الضمائر في الأفعال، فالمستتب مع الأفعال (الإضمار) أو(الاستتار)، والمطرد مع الأوصاف (التحمل).

فعلى هذا فـ(التحمل) بحسب محدودية دلالته عبارة اصطلاحية، تشير إلى معنى محدد اقتُنص من أحد معاني الكلمة اللغوية التي أُخِذ منها، لا يتجاوزه إلى ما عداه من معانيها الأخرى.

المبحث الثاني: ما يتحمل الضمير من الأوصاف

ذكرت سابقا أن قولهم: (ما يتحمل الضمير) أو (ما يحمل الضمير) قول اصطلاحي يطلقه النحاة على الضمائر التي تستتر في الأوصاف المشتقة وما أول بها، لكن إطلاقهم مصطلح (التحمل) على تلك الأسماء مؤطر بإطارين رئيسين:

الأول: أن تقع هذه الأوصاف أخبارا، أو نعوتا، أو أحوالا[1]، أو صلات للأسماء الموصولات[2]، نحو: زيد قائم، أو مكرم، أو كريم، أو أكرم من عمروٍ، ونحوها، فهذه الأوصاف، فيما مُثِّل به وما أول بها، متحملة عند النحاة جميعا لضمير مرفوع يعود على زيد، ولهذا تُسمى بالجارية على من هي له ؛ لأنها هي ما قبلها في المعني، وأما إن لم تقع أخبارا، أو نعوتا، أو أحوالا، أو صلات، فلا تتحمل الضمير، فنحو: جاء المضروب، ليس فيه ضمير؛ لأنه أصبح بالإسناد إليه اسما محضا لا يتحمل الضمير.

---

(١) الخبر، والحال، والصفة كثيرا ما يقاس بعضها على بعض. انظر: المقاصد الشافية: ٤/ ٦٤٥، وانظر: التسهيل: ٤٨.

(٢) انظر: المقتضب: ٣/ ٩٣، والأصول لابن السراج: ١/ ١٨٧، قلت: الأصل في صلة الموصول أن تكون بالفعل، ولا يصح أن تكون بالوصف إلا إن طالت على حد ما نقله الخليل عن العرب من قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا» الكتاب: ١/ ١١٣، وهي قليلة على حد قول سيبويه. الكتاب: ١/ ١٧٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٥٢.

فإن ظهر الضمير مع الأوصاف الجارية على من هي له، نحو: زيد قائم هو، فليس بفاعل وإنما هو توكيد للمستتر وجوبا على حد قول أكثر النحاة كابن السراج، وابن مالك وغيره[(١)]، وهو خلاف قول سيبويه حيث يجيز أن يكون توكيدا، وأن يكون هو الفاعل بالوصف، قال أبو حيان: «وقد أجاز سيبويه في نحو: (مررت برجل مكرمك هو) أن يجعل (هو) تأكيدًا للضمير المستكن في «مكرمك»، وأن يكون فاعلًا بالصفة»[(٢)]، وسيأتي توجيه قول سيبويه.

الثاني من شروط تحمل الأوصاف للضمير: ألّا ترفع ظاهرا؛ لأنها كالأفعال تحتاج فاعلا، فإذا لم ترفع اسما ظاهرا، ولا ضميرا بارزا، كان بها ضمير مستتر مرفوع واجب الاستتار؛ لأنها محتاجة إلى ما تسند إليه[(٣)]، فإن رفعت الظاهر نحو: زيد قائم أبوه لم تتحمل الضمير لظهور ما أسندت إليه، وكذلك لا تتحمل الضمير إذا جرت تلك الأوصاف على غير من هي له؛ لأن الضمير في هذا الحال واجب البروز عند البصريين أمن اللبس أو لم يؤمن، ولا يجب البروز عند الكوفيين إلا إن كان هناك لبس على تفصيل سيأتي نحو: زيد عمرٌو ضاربه هو، وهند زيد

(١) الأصول: ١/ ٧٠، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، والمساعد: ١/ ٢٢٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٨.

(٢) المساعد: ١/ ٢٢٨، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ١٦، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩، وانظر: الكتاب: ٢/ ٥٢-٥٣.

(٣) حاشية الصبان: ١/ ١٩٨.

ضاربته هي، فلما برز(هو) و(هي) وهما ما أَسْنَدْتَ إليهما الوصف لم يتحمل الوصف الضمير؛ لأن ما ظهر هو ما كان سيتحمله الوصف، أما الكوفيون فيوجبون بروزه عند خوف اللبس فقط[١]، كالمثال الأول، وعندئذٍ ليس ثمة تحمل عندهم؛ لأن ما برز هو المسند إليه الوصف كما هو عند البصريين[٢]، أما المثال الثاني فلا يلزم عندهم إبراز الضمير فمقتضى كلام أبي بكر ابن السراج أنه غير متحمل[٣]، وفي المسألة غموض سيأتي بيانه لاحقا، فالاستتار المعبر عنه بالتحمل، إنما يكون حين لا ترفع الأوصاف ظاهرا، وحين لا تجرى على غير صاحبها، وهو ما يعبر عنه النحاة من لدن المبرد[٤] بالجاري على غير من هو له.

أنواع الأسماء التي تتحمل الضمير:

النوع الأول: الأوصاف المشتقة.

النوع الثاني: الأسماء الجامدة المؤولة بالمشتقة.

النوع الثالث الأسماء الجامدة التي لا تؤول بالمشتق.

فالنوع الأول وهو الأوصاف المشتقة: والمعني بهذا النوع أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، وأمثلة المبالغة، والصفات المشبهات

(١) الإنصاف: ٥٧، شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧.

(٢) التذييل والتكميل: ٤/ ١٨-١٩.

(٣) الأصول لأبي بكر ابن السراج: ١/ ٧٠-٧١.

(٤) المقتضب: ١/ ٩٤، ٢/ ١١٠، ٣/ ١١٤، ٢٦٢، ٤/ ١٢٥.

بأسماء الفاعلين، وأفعل التفضيل[1]، وقد أجمع النحاة على أن هذه المشتقات تتحمل الضمير حين تقع أخبارا، أو نعوتا، أو أحوالا، أو صلات للموصولات، [2] بشرط أن تكون جارية على من هي له، وغير رافعة لاسم ظاهر لفظًا نحو: زيد قائم أبوه، أو محلًّا نحو: زيد مغضوب عليه[3]، فإن رفعت ظاهرا لفظا أو محلًّا، لم تتحمل ضميرًا؛ لأن الغرض من تحملها للضمير إسنادها إليه، وقد أسندت، فلم تعد محتاجة.

وما ذهب النحاة إلى القول بتحملها للضمير إلا لأن ثمة قياسا واضحا ينطلقون منه في هذا الحكم، وذلك أن تحملها للضمير؛ أي استتاره فيها مقيس على ظهوره واستتاره في الأفعال، لما بين الأفعال والأوصاف من شبه، وأهمها في هذا الجانب اشتمال كل منها على الحدث، فالأفعال كلها بحكم ما فيها من الحدث محتاجة إلى فاعل ظاهر أو مقدر يُسند إليه الحدث، وكذلك الأوصاف بحكم ما فيها من الحدث تحتاج كالأفعال إلى فاعل، ويدل على ذلك أنه لما ظهر الفاعل مع الفعل في قولنا: زيد قام أبوه، ظهر مع الوصف في قولنا: زيد قائم أبوه، فلما استتر مع الفعل في قولنا: زيد قام، دل على تحمل الوصف له

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١١٥٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٤، ٣/ ٣١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧-٨٨، وانظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٤، والمقاصد الشافية للشاطبي: ٤/ ٦٢٧ وما بعدها.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧-٨٨، وانظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٤.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١١١.

في قولنا: زيد قائم، فلما ساوى الوصف الفعل في ظهور الضمير هنا تحديدا، فينبغي أن يساويه في استتاره[1]، ومما يزيد من تأكد تحمل المشتق للضمير قياسا، أن الجامد المؤول بالمشتق قد رفعت به العرب الظاهر، نحو: زيد أسد أبوه، ومنه قول الشاعر[2]:

وليلٍ يقول الناسُ من ظُلُماته ... سواءٌ صحيحاتُ العُيُونِ وعُورُها
كأنَّ لنا منه بيوتا حصينةً ... مُسُوحًا أعاليها وساجًا كُسُورُها

ومنه قول الآخر[3]:

تخبِّرنا بأنك أَحْوَذِيّ ... وَأَنت البَلْسِكاء بنَا لُصوقا

فـ(مسوحا) رفع (أعاليها)، و(ساجا) رفع (كسورها) فاعلين لهما، و(البَلْسِكاء) نصبت (لصوقا) على الحال، فلما رفعت ونصبت هذه الجوامد المؤولة بالمشتق، وهي أحط من المشتق الصريح لم يُرْتَب أن المشتق أحق بذلك منها[4]؛ ولذلك قال الشاطبي في شأن الجامد المؤول

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥.

(٢) سبق تخريجهما.

(٣) البيت صنعه أبو العميثل، قال أبو سعيد: سمعت أعرابيًّا يقول بحضرة أبي العَمَيْثَلِ يسمى هذا النبت الذي يلزق بالثياب، فلا يكاد يتخلص بتهامة البَلْسكاء فكتبه أبو العميثل وجعله بيتًا من شعر ليحفظه، والبيت في شرح التسهيل: ١/ ٣٠٦، وفي التذييل والتكميل: ٤/ ١٤.

(٤) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٦-٣٠٧.

بالمشتق: «العرب عاملته معاملة الفعل، فرفعت به الظاهر حين قالت: مررت برجل أسد أبوه، كما قالت: ضارب أبوه، ولولا ذلك لم ندع أنها تتحمل ضميرا البتة»[(١)].

ومن أجل هذا القياس المستتب عندهم أوجب أبو الحسن ابن عصفور، أن نؤكد الضمير المستتر في الوصف، فنقول: إن زيدًا قائمٌ هو وعمرٌو، ولا نحذف الضمير (هو)؛ لأن العطف بعد الوصف المُتَحَمّل للضمير سيكون على الضمير المرفوع المُتَحَمّل له الوصف، ومقتضى العطف على الضمير المرفوع المتصل أن يؤكد بالضمير المرفوع المنفصل قبل العطف، إلا إن طال العطف أو كان في ضرورة[(٢)]، فتحصل منه أن الضمير الظاهر في: إن زيدًا قائمٌ هو وعمرٌو ما هو إلا توكيد للضمير المستتر المُتَحَمِّل له الوصف. وقول أبي الحسن ابن عصفور هذا راجع إلى قول سيبويه: «وأما قوله: مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو والعدمُ؛ لأن في سواء اسمًا مضمَرًا مرفوعا، كما تقول مررتُ بقوم عربٍ أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمر في عربٍ بالنية. فهي هنا معطوفة على المضمر»[(٣)]؛ فقول سيبويه سند واضح لما سبقه، فـ(سواء) و(عرب) ليسا من المشتقات الصريحة، وإنما هما مؤولان بالمشتق، فإذا تحملا الضمير وهما ليسا من المشتقات في

(١) المقاصد الشافية: ١/ ٦٤٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٥٥.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣١.

الأصل، فعندئذ يكون تحمل المشتق للضمير من باب أولى، وقد سبقت إليه الإشارة.

هذا هو الفكر الذي ينطلق منه النحاة في مسألة تحمل الوصف للضمير، ولا شك أنهم لا يرومون من وراء حديثهم عنه إيضاحا لمعنى دلالي، وإنما قصدهم التأكيد على ما تقتضيه الصناعة من قياس الوصف على الفعل فقط، ليبقى للقاعدة القياسية اطرادها على سنن واحد[1]؛ فالقياس ركن رئيس في القضايا النحوية، ولطالما رأينا أن من تعليلاتهم طرد الباب على وتيرة واحدة، ومع أن القياس ركن أصيل في النحو، إلا أن ثمة مسائل قد يتناولها قياسان أو أكثر، وعندئذ تحتاج إلى ما يرجح أحدهما على الآخر، فمسألة تحمل الوصف للضمير أرى أنها مما يدخله ذلك، فسيظهر لاحقا قياس مُعَارِضٌ لآخر في الرابط بين المشتقات وما هي له.

النوع الثاني: وهو الأسماء الجامدة المشبهة للمشتقات، وينبغي قبل بيان هذا النوع أن أنبه إلى أنه لا يلزم لكل جامد من هذه الجوامد أن يصح وقوعه خبرا، أو حالا، أو نعتا، بل قد يصح في موضع ولا يصح في الموضع الآخر، فأسد، مثلا يؤول بـ(شجاع)، وشجاع مشتق، فيصح وقوعه خبرا، وحالا، تقول: زيد أسد، وجاء زيد أسدا، وأما وقوعه نعتا فسيبويه يقبحه ويضعفه حيث قال: «وتقول/ مررت برجلٍ أَسَدٍ شِدّةً

(١) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، وانظر الأصول: ١/ ٧٠.

وجُرْأةً إنّما تريد مثل الأسد، وهذا ضعيفٌ قبيح؛ لأنَّه اسمٌ لم يُجعل صفةً وإنَّما قاله النحويُّون شُبِّه بقولهم: مررت بزيد أَسدًا شدةً»[1].

والجوامد المشبهة للمشتق على ضربين:

أحدهما: ما يجري مجرى المشتق أبدا.

والآخر: ما يجري في حال دون حال.

فأما ما يجري مجرى المشتق أبدا، فقد أجمله أبو عبد الله ابن مالك، وتبعه كثير من المتأخرين فقال: «والجاري مجرى المشتق يعم الأوصاف التي وضعت موافقة للمشتقات في تضمن معاني الأفعال دون حروفها، فجرت مجرى المتضمنة معانيها وحروفها في استدامة النعت بها، فلَوْذَعِي يجرى مجري فطن وذكي، وجُرْشُع[2] يجري مجرى غليظ وسمين، وصَمَحْمَح يجري مجرى شديد، وأمثلة هذا النوع كثيرة»[3]، وذكر أيضا مما يجري هذا المجرى: (ذو بمعنى صاحب وفروعها ذوا، وذوو، وذواتا، وذوات، وأولو، وأولات، وأسماء النسب) فذو بمعنى صاحب نحو: مررت برجل ذي مال؛ أي صاحب مال، وأسماء النسب نحو: مررت برجل قرشي أي منتسب إلى قريش.

(١) الكتاب: ١/ ٤٣٤، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٩، وشرح الرضي: ٢/ ٢٨٩.

(٢) الجُرشُع: العظيم من الإبل.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٣١٤.

وأما ما يجري في حال دون حال، فذكر- رحمه الله - أنها أسماء الإشارة غير المكانية، وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل كالذي، [1] فالإشارة نحو: مررت بزيد هذا؛ أي المشار إليه، وذو الموصولة نحو: مررت بزيد ذو قام؛ أي القائم.[2]، وبالرجل الذي عرفته، فهذه الجوامد لما تأوَّلوها بالمشتق أصبحت في حكم المشتقات التي لا خلاف في تحملها للضمير قياسا على الفعل، وقد سبق بيانه.

وأما المصدر فالكثير في أقوال النحاة أنه يؤول بالمشتق، وبعضهم يرى أنه من الجامد الذي لا يتحمل الضمير[3]، فجعلوا وقوعه موقع الأوصاف من باب المبالغة كأن الحدث الذي يحمله المصدر تجسم في صاحبه المخبر به عنه أو المنعوت به... فأصبح كأنه هو الحدث[4]؛ ولذلك لم يكن وقوعه عند الجمهور موقع الصفات مقيسا[5]، فلا يصح قياسا أن يقع كل مصدر خبرا، أو حالا، أو نعتا، مع أن المسموع كثير،

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٣١٤، وانظر: توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٤٨.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٥٩، وانظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣١٥.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٥٠-٤٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٦١.

(٤) شرح الرضي: ٢/ ٢٩٥.

(٥) المقاصد الشافية للشاطبي: ٤/ ٦٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١٥، ٤/ ٣٢٨، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٥١. وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٥٠.

ومنه عدل، وصوم، وفطر، وفهم، وسعي وغيرها، فمن الخبر بالمصدر قول زهير[١]:

متى يَشْتَجِرْ قومٌ يقلْ سَرَواتُهُمْ هُمُ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضًا وهُمُ عدلُ

ومن الحال المصدر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[٢]، ومن النعت بالمصدر قوله: هذا حكمُ رجلٍ عدلٍ، فـ(رضا وعدل، وسعيًا) تؤول بـ(راض، وعادل، وساع)، أو بـ(ذي رضًا، وذي عدل، وذي سعي) ؛ أي صاحب رضًا، أو صاحب عدل، أو صاحب سعي[٣]. وابن الحاجب لا يرى تأويل غير المشتق بالمشتق، ولكن النحاة توهموا- على حد قوله- ذلك حين رأوا أن الكثير هو المشتق[٤]، إلا أن الحال مصدرًا أكثرُ من النعت مصدرا[٥].

وذكر أبو عبد الله ابن مالك أيضا أن مما يؤول بالمشتق كل اسم أصبح لمسماه معنى مختص ينزله منزلة الصفة كرجل حين يكون بمعنى الكامل، وكأسد حين يكون بمعنى شجاع[٦]، فهذه الجوامد كلها تتحمل

(١) البيت في العين: ٢/ ٣٨، والزاهر: ١/ ١٤٩، والخصائص: ٢/ ٢٠٢.

(٢) البقرة: ٢٦٠.

(٣) نتائج الفكر: ٢٠٧، المقاصد الشافية للشاطبي: ٤/ ٦٤٢، ٦٤٣، وانظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠١.

(٤) الإيضاح شرح المفصل: ١/ ٤٤٣، وانظر: شرح الرضي: ٢/ ٣٢، ٢/ ٢٨٩.

(٥) شرح التسهيل: ٢/ ٢٢٨.

(٦) شرح التسهيل: ٣/ ٣١٤.

الضمير عند النحاة جميعا لتأولها بالمشتق عدا المصدر فقد سبق الخلاف فيه. وبناء على ما سبق، فالمشتق، والجامد المؤول بالمشتق يتحمل كل منهما الضمير عند النحاة جميعا.

النوع الثالث: الأسماء الجامدة جمودا محضا.

الأسماء الجامدة جمودا محضا، هي الأسماء التي لا يمكن تأويلها بالمشتق؛ لخلوها من شبه الفعل، أو لخلوها من معنى مختص ينزله منزلة الصفة كما يقول ابن مالك[1] نحو: زيد، ورجل، فزيد من قولنا: أنت زيد، جامد؛ لعدم إشعاره بمعنى الفعل، ورجل حين يخلو من معنى الكمال يكون جامدا، قال أبو إسحاق الشاطبي: «الجامد ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي. فإذا قلت: رجلٌ أو فرسٌ أو زيدٌ أو زينبُ، فهذه الأسماء لا تشعر بمعنى الفعل الموافق لها في المادة، فلم يدل رجل على معنى قولك: رجلته رجْلًا إذا ضربت رجله، أو رَجَلَ البهمةُ أمَّه إذا رضعها، أو نحو ذلك، وكذلك فَرَسٌ لم يدل على معنى فَرَس الأسد فريسته، أي: كسرها ولا نحو ذلك»[2]، وقال أبو الفتح ابن جني: «وليس الرجل ونحوه مما بينه وبين الفعل نسبة»[3].

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٣١٤.

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي: ١/ ٦٤٢.

(٣) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٣٧.

فهذه الأسماء الجامدة جمودا محضا يذكر النحاة أن في تحملها للضمير مذهبين: أحدهما: أنها تتحمله كالمشتقة، وهذ القول يُنْسَبُ للكوفيين، وللرماني[١]، وبعضهم ينسبه للكسائي[٢] أيضا، والذي يظهر لي أن نسبته للكوفيين دعوى لا دليل عليها، كما ذكره ابن مالك وابن عقيل[٣]، وذكر الشاطبي أيضا أن أدلة الكوفيين تشعر بأن مرادهم بالجامد كل جامد مؤول بالمشتق، فأخوك بمعنى قريبك، وغلامك بمعنى خادمك[٤]، فعلى هذا فنسبة هذا المذهب للكوفيين لا تصح، وإن نسبه ابن مالك للكسائي، ثم عاد فنفاه عنه حيث قال: «وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرا، ورفعه ظاهرا لتأوله بمشتق، لم يُرْتَب في أن المشتق أحق بذلك، وقد حكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض، كقولك: هذا زيد، وزيد أنت. وهذا القول وإن كان مشهورا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي استبعاد في إطلاقه؛ إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل. والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان

(١) أسرار العربية: ٨٢.

(٢) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٨، المساعد: ١/ ٢٠٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٤، وارتشاف الضرب: ٢/ ١١١٠، والمقاصد الشافية للشاطبي: ١/ ٦٤٥.

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٢٧.

(٤) المقاصد الشافية: ١/ ٦٤٣-٦٤٤.

المحذور، وأمكن أن يقال معذور. وإلا فضعف رأيه في ذلك بين، واجتنابه متعين»[1]، فابن مالك كما ترى يستبعد أن يقول الكسائي هذا القول، وما قاله أبو عبدالله ابن مالك والشاطبي صواب، فالمعهود منهما الدقة والنظر الثاقب، فقد رأيت في توصيف هذه المسألة عند بعض النحاة ما يدل على اضطراب في الوصف، ففي أوائل كلامهم عنها ما يخالف ما في أواخره؛ إذ ينسب في أول كلامهم أن الكوفيين يحملون الاسم الجامد المحض الضمير، وهو ما استبعده أبو عبدالله عن الكسائي ثم نجد في آخر كلامهم ما يفيد أن الكوفيين يعنون بالجامد الجامد المشبه للمشتق كأسد إذا أريد به الشجاعة، لا الحيوان المعروف، وهو كلام أبي البركات الأنباري في الإنصاف فستجد فيه الاضطراب الذي قلته، حيث قال في أول كلامه: «ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا يتضمّن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيد أخوك وعمرٌو غلامك»[2]، ثم قال فيما بعد عنهم: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يتضمن ضميرًا وإن كان اسمًا غير صفة؛ لأنه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أن قولك (زيد أخوك) في معنى زيد قريبك، و(عمرو غلامك) في معنى عمرو خادمك، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير، فلما كان خبر المبتدأ هنا في معنى ما

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥٥-٥٦.

يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ»[1]، ففيما قاله عنهم أولا: إنهم يحملون الاسم الجامد المحض الضمير، ثم أعقبه فيما نقله عنهم بأنهم يقولون: إن هذا الجامد مؤول بالمشتق، فيظهر لي أن توصيف الأنباري لمذهب الكوفيين لم يكن دقيقا، فلما أدرك أبو إسحاق الشاطبي ذلك قال: «... لكن أدلتهم تشعر بأن مرادهم كل جامد مؤول بمشتق، فأخوك بمعنى قريبك، وغلامك بمعنى خادمك»، ومن المعلوم أن الأنباري كغيره لم يرجح عنده من مذهب الكوفيين إلا القليل، وهو مظنة سبب الاضطراب في وصف مذهب الكوفيين السابق، ولعل ما سرى للنحاة من اضطراب في هذه المسألة كان من طريقه، فرحم الله أبا عبد الله ابن مالك، فقد كان كلامه دقيقا، وكان نظره موافقا للحقيقة حين استبعد ما نسب للكسائي، فعلى هذا، وعلى النص الثاني لأبي البركات الأنباري، وعلى ما أشار إليه الشاطبي، فإن ما نسب للكوفيين لا يثبت لهم، وهو فيما يبدو ليس بمذهب لأحد أصلا[2].

وأما المذهب الثاني، وهو أن الاسم الجامد جمودا محضا لا يتحمل الضمير، فهو مذهب البصريين، وهو في الحقيقة ليس مذهبا ثانيا لعدم ثبوت المذهب الأول، الذي جعله النحاة مذهبا للكوفيين، وقد بان أنه

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥٦.

(٢) انظر: نتائج الفكر: ٣٢٢ حيث لم يتحدث عن مذهبين للنحاة، وإنما اكتفى بأن الجامد لا يتحمل الضمير.

ليس لهم بمذهب، فلا يصح في المسألة إلا ما هو منسوب للبصريين[1] فهو مذهب النحاة جميعا، فالبصريون على حد قول النحاة يرون أن الجامد جمودا محضا لا يتحمل الضمير؛ وإنما كان كذلك لأنه ليس بينه وبين الفعل أي صلة، لا صلة اشتقاقية ولا صلة معنوية، وهو ما سبق بيانه، فنحو: هذا زيد، أو أنت زيد، ليس في(زيد) ضمير يعود على المبتدأ؛ ولذا قال أبو عبد الله ابن مالك[2]:

والمفردُ الجامدُ فارغٌ وإنْ يُشْتَقَّ فهو ذو ضميرٍ مستكِنّْ

أي خال من الضمير.

ومما هو جدير بالإشارة إليه أن كثيرا من الأسماء الجامدة كأسماء الأعلام، والأجناس مثلا، قد يقع الواحد منها مرة جامدا لا يفيد اشتقاقا، ومرة يؤول بالمشتق، حسب السياق، فـ(حاتم) مثلا يقبل الأمرين، فإذا أخبر مخبر عن أحد بأن اسمه حاتم، فقال: هذا حاتم، لم يكن في حاتم هنا معنى اشتقاقي، وإنما ساقه للتعريف بأن المشار إليه يُسمى بحاتم، وإذا أثنى عليه بأنه كريم، فقال: هذا حاتم، تشبيها له بحاتم طيئ، كان متحملا للضمير بحكم تأويله بـ(كريم) التي هي صفة مشبهة[3]؛ ولذا قال الفراء: «والعرب قد تقول: إذا سرك أن تنظر إلى السخاء فانظر إلى هرم أو إلى حاتم، وأنشدني بعضهم:

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٨، وحاشية الصبان.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٧.

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧.

يقولون: جاهدْ يا جميلُ بغزوة وإنّ جهـــادًا طيـــئٌ وقتالُهـــا

يجزئ ذكر الاسم من فعله، إذا كان معروفا بسخاء أو شجاعة وأشباه ذلك»[1]، ومعنى (فعله) هنا؛ مصدره، فـ(جهاد) مصدر، و(طيئ) اسم القبيلة العربية المشهورة التي ينتسب حاتم إليها[2].

(١) معاني القرآن للفراء: ١/ ٦٢، وانظر: تفسير الطبري: ٢/ ٢٦٦، فقد نقل قول الفراء للمعنى نفسه.

(٢) انظر: مجالس ثعلب: ٦١.

المبحث الثالث: الوصف الجاري وضميره

إن عبارة جريان الوصف على من هو له، وعلى غير من هو له، من العبارات المستعملة في كتب النحاة منذ القدم، وأول من استعملها على حد علمي أبو العباس المبرد[١] ثم تبعه تلميذه أبو بكر ابن السراج[٢]، فأصبحت عبارة متداولة، طبعت بطابع اصطلاحي، فبقيت متداولة إلى يومنا هذا.

والوصف الذي خصص له البحث ينقسم قسمين: قسم يسمى الوصف الجاري على من هو له نحو: زيد منطلق، وقسم يسمى الجاري على غير من هو له نحو: هند زيد ضاربته هي، وحديثي هنا سيكون عن معنى الوصف الجاري من جهة، وعن الضمير معه من جهة ثانية، فللوصف الجاري على من هو له خصائص دقيقة يفترق بها عن الوصف الجاري على غير من هو له.

المطلب الأول: معنى الوصف الجاري على من هو له:

الوصف الجاري على من هو له مصطلح مشهور عند النحاة، ويسميه ابن مالك: (صاحب معناه)[٣]، وهو لا يسمى جاريا على من هو له إلا حين يكون هو ما قبله في المعنى نحو: هند قائمة، فـ(قائمة) هو (هند) في المعنى، وما قبله لا بد أن يكون اسما واحدا لا غير، وعندما

(١) المقتضب: ١/ ٩٤، ٢/ ١١٠، ٣/ ١١٤، ٢٦٢، ٤/ ١٢٥، وانظر: الأصول: ١/ ٧٠.

(٢) الأصول لابن السراج: ١/ ٧٠، ٢/ ٢٩٦.

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨.

يكون للإفادة عما قبله، فلا يكون إلا خبرا عنه، أو نعتا له، أو حالا منه، أو صلة موصول له؛ فلما كان مرتبطا بما قبله هذا الارتباط المباشر؛ أي الملاصق سمي بـ(الجاري على من هو له) تفريقا بينه وبين الوصف (الجاري على غير من هو له) فإنه يسبق باسمين وفي بعض صوره إلباس؛ إذ يصح أن يكون الوصف للإفادة عن كلٍّ من الاسمين، نحو زيد عمر ضاربه، على ما سيأتي.

ومع هذا فإننا نفهم من كلام النحاة اشتراطات للوصف الجاري أكثر إيضاحا، وهي:

١) أن يكون اسم فاعل، أو صيغة مبالغة، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو اسم تفضيل لا غير[(١)]، نحو: زيد ضارب خالدا، وزيد ضروب، وزيد مضروب، وزيد كريم، وزيد أحسن من عمرو، وما عدا ذلك من المشتقات الأخرى كأسماء الآلات، وأسماء الزمان، وأسماء المكان وغيرها، فلا تسمى أوصافا، وإن كانت كلها مشتقات مثل الأوصاف، لكن لعدم صلاحها لتكون نعوتا اصطلاحية أو معنوية لم تسم أوصافا، فالخبر والحال والصلة هي نعوت معنوية، فلهذا السبب سُمِّيت الأوصاف المشتقة بهذا الاسم.

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١١٥٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٤، و: ٣/ ٣١٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧-٨٨، وانظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٤ والتصريح بمضمون التوضيح: ٣/ ٤٧٢.

٢) أن يكون الوصف خبرا، أو نعتا، أو حالا، أو صلة لموصول[١]، نحو: زيد قائم.

٣) أن يكون الوصف هو الموصوف في المعنى[٢]؛ أي أن الخبر هو المبتدأ في المعنى، والنعت هو المنعوت في المعنى، والحال هو صاحب الحال في المعنى، وصلة الموصول، هي الموصول في المعنى نحو: زيد قائم، فـ(زيد) هو (قائم) و(قائم) هو (زيد)في المعنى، وكذا البواقي.

٤) ألّا يرفع الوصف اسما ظاهرا، أو ضميرا بارزا، أو ما يحل محل ذلك، فعند ذلك يكون جاريا على من هو له، ومن لوازمه في هذا الحال أن يتحمل ضميرا مرفوعا قياسا على الفعل، نحو: خالد منطلق، فـ(منطلق) متحمل لضمير (خالد)، فإن رفع الوصف ظاهرا، أو ضميرا بارزا، أو ما يحل محل ذلك نحو: زيد قائم أبوه، وزيد قائم أنت إليه[٣]، وزيد مرغوب فيه، لم يتحمل الضمير؛ لأن فاعله قد ظهر، فامتنع أن يكون ثمة ضمير؛ لأنه كالفعل لا يرفع فاعلين[٤]، وهو عند ما يرفع

(١) انظر: المقتضب: ٣/ ٩٣، والأصول لابن السراج: ١/ ١٨٧، قلت: الأصل في صلة الموصول أن تكون بالفعل، ولا يصح أن تكون بالوصف إلا إن طالت على حد ما نقله الخليل عن العرب من قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا» الكتاب: ١/ ١١٣، وهي قليلة على حد قول سيبويه. الكتاب: ١/ ١٧٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٥٢.

(٢) المقتضب: ٣/ ٩٣، والأصول: ١/ ٧٠، شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٢٣.

(٤) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١/ ٢٠٠.

الاسم الظاهر، أو الضمير البارز لا يسمى جاريا على من هو له، وسيأتي بيانه.

٥) أن يكون الوصف بجانب صاحبه لم يحل بينهما حائل: نحو: زيد منطلق، فـ(منطلق) بجانب زيد، وهذا شرط لم أره لغير ابن السراج[١]، وهو صحيح من حيث إن ابن السراج يريد بذلك التفريق بين الوصفين؛ الوصف الجاري والوصف غير الجاري، فلما رأى أن غير الجاري مفصول بينه وبين ما ينبغي أن يكون للإفادة عنه، ذكر شرطا في الجاري عدم الفصل بين الوصف ومن هو له، نحو: هند ضاربة زيدا، بخلاف: هند زيد ضاربته هي[٢]، فالوصف(ضاربة) منفصل من (هند) فلم يجر عليها من حيث الإعراب؛ أي لم يكن خبرا عن (هند) وسيأتي بيانه في مبحث الوصف الجاري على غير من هو له.

فإذا اجتمعت هذه الشروط كلها في الوصف كان رافعا لضمير مستتر، وعندئذٍ يُسَمى جاريا على من هو له، أي أنه للإفادة عما قبله، وما قبله اسم واحد فقط، سواء أكان مبتدأ، أم منعوتا، أم صاحب حال، أم اسما موصولا.

(١) الأصول: ١/ ٧٠.

(٢) ولا ينبغي أن يعترض بالجار والمجرور ونحوه للتوسع المشهور فيهما.

و مما تنبغي الإشارة إليه أن هناك صورة من صور الوصف قد يظن أنها ذات علاقة بما نحن فيه، وهي في الحقيقة لا علاقة لها بالوصف الجاري، ولا بالوصف غير الجاري، وذلك حين يكون الوصف رافعا للاسم الظاهر، أو للضمير البارز، أو ما يحل محله نحو: زيد قائم أبوه، ومررت برجل كريم أبوه...، فـ(القائم) هنا ليس بـ(زيد)، و(كريم) أيضا ليس هو (رجل) ومثلهما الحال والصلة[1]، فهذه الصورة ونحوها يتحدث عنها النحاة في مواضع عمل الأوصاف؛ اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، أما ما يخص الجريان وعدمه والضمير الذي يصحب الوصف، وهو مدار نقاش الموضوع وسبب تسميته أيضا، فليس للوصف الرافع للظاهر أو للضمير علاقة به، وما أشرت إلى هذه المسألة، إلا لأنها مخالفة في معناها للوصف الجاري، وموافقة للوصف غير الجاري، فقد يظن أنها منه، وهو ما يوجب إخراجها من حيزيهما[2].

المطلب الثاني: الضمير مع الوصف الجاري:

سبق أن ذكرت أن الوصف قسمان:

قسم: يسمى الجاري على من هو له نحو: زيد منطلق.

(١) الأصول لابن السراج: ١/ ٧٠، وشرح ابن يعيش: ١/ ٨٧.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٢٣.

وقسم يسمى الجاري على غير من هو له نحو: هند زيد ضاربته هي.

فالوصف غير الجاري على من هو له يجب أن يبرز معه الضمير على تفصيل سيأتي بخلاف الجاري؛ إذ لا بد أن يتحمل الضمير، ولا يصح بروزه إلا للتوكيد على تفصيل. ومن المعلوم أن الضمير الذي يتحمله الوصف الجاري يعود على الاسم السابق له، كما هو الأصل في عود الضمير مطلقا مع الأوصاف ومع غيرها، سواء أكان العائد بارزا أم مستترا، وسأتحدث هنا عن الغرض الذي يرومه النحاة مِنْ تَحَمُّل الأوصاف للضمير.

إن النحاة يوجهون الضمير المتحمل له الوصف بتوجيهين مختلفين التوجيه الأول: أن يكون فاعلا للوصف لا غير، والتوجيه الثاني: أن يكون فيه مع فاعليته رابط للوصف بما قبله، سواء أكان ما قبله مبتدأ أم غيره، وسأتحدث عن كل توجيه على حدته.

المسألة الأولى: الضمير المُتَحَمّل له الوصف فاعل لا غير

إن من ضرورات الوصف الجاري على من هو له نحو: زيد قائم أن يتحمل ضميرا يكون فاعلا له، قياسا على الإضمار مع الفعل، فالوصف في نحو: زيد قائم مقيس على الفعل نحو: زيد قام، وزيد يقوم؛ إذ في كل من (قام) و(يقوم) فاعل مستتر، ومتى استتر الضمير في الفعل تحمله الوصف الجاري المماثل له في التركيب، وقد دلل النحاة على أن الوصف الجاري يتحمل الضمير برفعه للاسم الظاهر، أو للضمير البارز نحو: زيد قائم أبوه، فإنه إذا رفع فاعلا ظاهرا، فإنه يحتاج فاعلا مستترا

إذا لم يظهر فاعله، وزادوا تأكيد ذلك بأن ذكروا أن الاسم الجامد، وهو بعيد الشبه من الفعل يرفع الظاهر فاعلا له نحو: زيد أسد أبوه، فـ(أبو) فاعل لـ(أسد)، فإذا رفع الجامد فاعلا وهو بعيد الشبه من الفعل، فإن الوصف وهو أقرب شبها بالفعل أولى برفع الفاعل من الجامد[١].

ومع وجوب أن يتحمل الوصف الجاري ضميرا، إلا أنه لا يجوز إبرازه عند جمهور النحاة إلا حين يقصد به توكيد الضمير المُتَحَمّل له الوصف، شأنه في ذلك شأن الفعل، أما أن يكون وهو بارز فاعلا فلا، نحو: زيد قائم هو، فـ(هو) عند هؤلاء توكيد لا غير[٢]. وذكر أبو حيان أن سيبويه يجيز أن يكون الضمير البارز هنا تأكيدا، ويجيز أن يكون فاعلا، [٣]، فقال: «وقد أجاز سيبويه في نحو: (مررت برجل مكرمك هو) أن يجعل (هو) تأكيدًا للضمير المستكن في «مكرمك»، وأن يكون فاعلًا بالصفة»[٤].

(١) سبقت الإشارة إلى ذلك، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٦-٣٠٧، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٦.

(٢) الأصول: ١/ ٦٤، وانظر: ٦٢، ٧٠، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، والمساعد: ١/ ٢٢٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٨.

(٣) التذييل والتكميل: ٤/ ١٥، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩.

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ١٦، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩، وانظر: الكتاب: ٢/ ٥٢-٥٣.

قلت: ومع وضوح مذهب الجمهور واستتبابه قياسا على الفعل الذي إذا استتر فيه الفاعل نحو: زيد قام ثم أريد أن يؤكد الفاعل المستتر قيل: زيد قام هو، فـ(هو)لا يكون إلا توكيدا، إلا أن السيرافي - رحمه الله- حين يشرح كلام سيبويه يؤيد مذهبه الذي سيذكره أبو حيان، فيجيز أن يكون الضمير إذا برز مع الوصف الجاري فاعلا، وأن يكون تأكيدا أيضا[1]، ومع ما في قول سيبويه من مخالفة لمذهب الجمهور، إلا أن السيرافي، وأبا حيان خرجا مذهب سيبويه، فقال: أبو حيان (فعلى تقدير أن يكون الضمير فاعلا تقول: مررت برجلين مكرمك هما، وعلى تقدير أن يكون توكيدًا تقول: مكرميك هما)[2]. وهذا تفسير دقيق لكلام سيبويه، ومعنى مذهب سيبويه أن الوصف حين يكون لمثنى أو لمجموع جمع سلامة خبرا، أو نعتا، أو حالا ثم يكون الوصف بصيغة المفرد: نحو: الزيدان مكرمك، بإفراد(مكرم) فلا بد من أن يقال: (مكرمك هما)؛ لأنه بدون ظهور الضمير (هما) سيكون الوصف بدون فاعل، ولا خلاف في وجوب وجود الفاعل هنا. وإنما خالف الجمهور سيبويه حين يكون الوصف المشتق لمفرد، والوصف نفسه مفرد نحو: زيد مكرمك، فإنهم يمنعون بروز الضمير إلا حين يقصد به التوكيد للمستتر، وسيبويه يجيز أن يكون فاعلا مراعاة لحاله حين يكون

(١) الكتاب: ٢/ ٥٢-٥٣، وشرح السيرافي: ٢/ ٣٨٥، وانظر: التذييل والتكميل: ٤/ ١٦، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١١١-١١١٢.

الوصف مفردا وفاعله مثنًّى، أو مجموعا، وهذه المسألة مما خالف فيها الوصف الفعل؛ ولذا قال أبو بكر ابن السراج: «إلا أن المشبه بالشيء ليس هو ذلك الشيء بعينه»[1].

قلت: لعل الجمهور ما خالفوا سيبويه إلا لأن البروز عند سيبويه يعطي معنيين مختلفين؛ التوكيد وعدمه في أسلوب واحد، ولا مبين لأحد المرادين، فكيف يفهم التأكيد من عدمه والصورة واحدة؟! واللغة مبنية على الوضوح والبيان والتفريق بين أسلوب التوكيد وغيره من مطالبها المشهورة، فضلا عن أن الضمير مع الأوصاف مقيس على الأفعال، فإذا برز مع الأفعال: نحو: زيد يقوم هو، وزيد قام هو، فلا يكون إلا توكيدا، فينبغي أن يكون بروزه مع الوصف تأكيدا كما كان في الأفعال، وصورة التثنية والجمع خرجت بدليلها كما يقال.

فعليه لا يصح أن يكون الضمير البارز مع الوصف المفرد الجاري إلا توكيدا لا غير، والله أعلم.

المسألة الثانية: الضمير المُتَحَمّل له الوصف رابط:

لقد ذكرت سابقا أن الضمير المُتَحَمّل له الوصف الجاري يعود على الاسم السابق، ولا شك أن من وظائف الضمير الربط بين أجزاء الكلام، وهو الأصل في ربط الجملة بما هي مسوقة له، خبرا كانت، أونعتا، أوحالا، أو صلة لموصول، ولمّا كانت الأوصاف كالجمل تقع أخبارا،

(١) الأصول: ٧٠.

ونعوتا، وأحوالا، وصلات، والنحاة مجمعون على أن معها ضمائر تعود على الأسماء التي قبلها، سواء أكان الوصف مسوقا لما هو له نحو: زيد منطلق، أم كان مسوقا لغير ما هو له نحو: زيد عمرو ضاربه هو، فهل الضمير الذي يتحمله الوصف الجاري كالضمير الذي في الجملة؟! فيكون أحد أغراضه الربط كما هو حاله مع الجملة، أم تقديرهم له لغرض آخر ليس الربط طرفا فيه؟.

الحقيقة أن للضمائر التي تتحملها الأوصاف الجارية توجيها يغاير التوجيه الذي توجه به الضمائر مع الأفعال بل مع الجمل مطلقا بما فيها الأوصاف غير الجارية.

وسأجعل حديثي هنا مقصورا على الضمائر التي تتحملها الأوصاف الجارية فقط، وسيأتي الحديث عن الضمائر مع الأوصاف غير الجارية في موضع آخر.

فأقول وبالله التوفيق: إن للنحاة في الحكم على الضمير مع الوصف الجاري غرضين، تحدثت عن الغرض الأول، وهو أنه فاعل لا غير، ولا خلاف بينهم في أن الوصف مطلقا يحتاج إلى فاعل. وأما الغرض الثاني فيرى أصحابه أن الوصف يحتاج الضمير كاحتياج الأفعال له، فيكون فاعلا ورابطا، فيرون أن الربط بين الأوصاف وما قبلها لا يتم إلا بالضمير، بناء على المشابهات التي بينها وبين الأفعال؛ كرفع كل من القبيلين للظاهر، وكبروز الضمير مع كل فيكون توكيدا نحو: زيد قام

هو، وزيد قائم هو[1] ومنها أن ما تتحمله الأوصاف نحو: زيد منطلق فهو مثل ما يضمر في الأفعال نحو: زيد انطلق، ففي كل من القبيلين ضمير يعود إلى ما قبله، فكما هو في الأفعال للربط، فينبغي أن يكون مع الأوصاف للربط أيضا.

ولوضوح هذا الغرض وانقياده في ظاهره قياسا على الأفعال التي حين تحل محل هذه الأوصاف لا تنفك عن حاجتها للربط، ينبغي أن يكون ما تتحمله الأوصاف من ضمائر روابط بينها وبين ما هي جارية عليه كما كانت روابط مع الأفعال، وهو مذهب أبي زيد السهيلي حيث قال: «والاسم المفرد لا يكون نعتًا، ونعني بالمفرد ما دل على معنى واحد، نحو: عِلْم وقُدْرَة، وإنما لم يكن نعتًا؛ لأنه لا رابط بينه وبين الاسم الأول؛ لأنه اسم جنس على حاله، فإن قلت: ذو علم، وذو قدرة كان الرابط بينه وبين الاسم المنعوت قولك: ذو، **وإن قلت: عالم وقادر كان الرابط بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العائد على ما قبله،** فكل نعت وإن كان مفردًا في لفظه فهو دال على معلومين، حامل ومحمول، فالحامل هو الاسم المضمر، والمحمول هو الصفة»[2]،

(١) الأصول: ١/ ٧٠، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، والمساعد: ١/ ٢٢٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩، وأجاز سيبويه أن يكون تأكيدا، وأن يكون فاعلا: الكتاب: ٢/ ٥٢-٥٣، وانظر: المساعد: ١/ ٢٢٨، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ١٦، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩، .

(٢) نتائج الفكر: ٢٠٧.

وكلام أبي زيد هنا وإن كان على النعت، فإن النعت والخبر والحال في هذا على قاعدة واحدة[1]، قال ابن مالك: «والكلام على المشتق الواقع نعتا وحالا كالكلام عليه إذا وقع خبرا»[2]، وذكر الشاطبي أن ابن مالك في الألفية لم يبين حكم الضمير، أهو لضرورة الربط بين الخبر والمبتدأ؟، أم لأجل اشتقاقه؟، ألا تراه قال في قول ابن مالك:

والمفردُ الجامدُ فارغٌ وإنْ يُشْتَقَّ فهو ذو ضميرٍ مستكِنّْ

«أي: وإن يكن مشتقا فهو مُتَحَمِّلٌ لضمير مستتر فيه، ولم يبين حكم هذا الضمير أهو لضرورة الربط بين الخبر والمبتدأ؟، أم لأجل اشتقاقه؟ إذ من ضرورة الصفات المشتقة جريانها مجرى فعلها الموافق لها في المادة، والربط حاصل بغير ذلك؛ لأن الثاني هو الأول فلم يحتج إلى رابط، كما لم يحتج إليه في الخبر الجامد»[3]، وخالف مذهب أبي زيد هذا جماهير النحاة، ومنهم ابن خروف والشاطبي إذ يرون أن الأوصاف المشتقة حين تقع أخبارا، أو نعوتا، أو أحوالا، نحو: زيد منطلق، لا تحتاج الضمير للربط، فالربط آتٍ من قبل أن الثاني هو الأول، سواء أكان خبرا، أم نعتا، أم حالا، أم صلة، نحو: زيد قائم، فـ(قائم) هو (زيد) في المعنى؛ و(زيد) هو (قائم) في المعنى أيضا، وهذا التطابق في المعنى هو الرابط؛ ولذا قال أبو الحسن ابن خروف: «والاسم المرفوع ينقسم

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/ ٣٩٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٨.

(٣) المقاصد الشافية: ١/ ٦٤٦.

أربعة أقسام: جامد ومشتق، ومضمن معناه...، فالجامد: (زيد أخوك)، و(عمرو أبو عبد الله) ولا ضمير فيه؛ لأنه الأول من غير زيادة معنى فعل، والمشتق يكون للأول نحو: (زيد قائم) و(عمرو مضروب) وفيه ضمير لكونه مشتقا لا لكونه خبرا؛ لأن الجامد لا يحتاجه»[1]، فلما رأى ابن خروف أن الجامد يقع في موقع المشتق خبرا أو غيره، والجامد يقينا لا ضمير فيه، دل على أن الربط فيه بالمعنى، وليس بالضمير، وقال ابن يعيش: «وخبرُ المبتدأ على ضربَيْن: مفردٌ، وجملةٌ. فإذا كان الخبر مفردا، كان هو المبتدأ في المعنى، أو مُنزَّلًا منزلتَه. فالأول نحو قولك: زيد منطلق، ومحمّد نبينا، فالمنطلق هو(زيدٌ)، و(محمد) هو النبي - صلي الله عليه وسلم -. ويُؤيِّد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ، أنه يجوز أن تُفسِّر كل واحد منهما بصاحبه؛ ألا تراك لو سُئِلتَ عن زيد من قولك: (زيد منطلق)، فقيل: (مَن زيدٌ هذا الذي ذكرتَه؟) لقلت: (هو المنطلق)، ولو قيل: (من المنطلق؟) لقلت: هو زيد. فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر، دل على أنه هو»[2]، فعلى هذا فالربط ليس بالضمير، وإنما الرابط معنوي؛ لأن الثاني هو الأول في المعنى. وإذا كان الضمير المقدر مع الوصف ليس للربط، فلم يقدره النحاة مع الوصف؟! وكان يمكن أن يكون كالجامد بلا ضمير! والجواب عن ذلك: أن النحاة ما

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/ ٣٩١.

(٢) شرح ابن يعيش: ١/ ٨٧، وانظر: الأصول لابن السراج: ١/ ٦٢، والفوائد والقواعد للثمانيني: ١٦٠، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٤، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٦.

قدروا تحمل الوصف الجاري للضمير، إلا قياسا على الفعل، من حيث إن الوصف كالفعل يحتاج فاعلا، فمن ثم حملوا الوصف الجاري ضميرا ليكون فاعلا له، ألا ترى أن قولنا: زيد قائم أبوه، به فاعل ظاهر وهو(أبوه) بل إن الجامد وهو بعيد عن شبه الفعل يرفع الظاهر، نحو: مررت برجل أسد أبوه، فـ(أبوه) فاعل بأسد ومنه ما سبق إنشاده للأعشى، أو غيره:

وليل يقول الناسُ من ظُلُماته سواءٌ صحيحاتُ العُيُونِ وعُورُها
كأنَّ لنا منه بيوتًا حصينةً مُسُوحًا أَعَالِيهَا وسَاجًا كُسُورُها

أنهما جامدان، قال ابن مالك: «وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرا، ورفعه ظاهرا لتأوله بمشتق، لم يرتب في أن المشتق أحق بذلك»[1]، زد على ذلك أنه حين يكون الوصف مفردا وهو نعت، أو خبر عن مثنى ونحوه، فإنه يلزم أن يبرز فاعله نحو: مررت برجلين مكرمك هما، فلا بد أن يبرز الفاعل (**هما**)، ولو لم يبرز لكان خطأ؛ لأنه سيصبح(مكرم) بلا فاعل، أما حين يتوافق الوصف وما قبله تثنية وغيرها، فنقول مثلا: مررت برجلين مكرميك هما، فليس (هما) بفاعل، وإنما هو توكيد، وقد سبق الحديث عن ذلك.

ثم إن مما هو جدير بالإشارة إليه أن الوصف حين يكون مثنى، أو جمع مذكر سالمًا، أو مؤنثا وهو موافق لما قبله تثنية، أو جمعا، أو تأنيثا

(١) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧.

نحو: الزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وهند قائمة، والهندان قائمتان، فالألف في (قائمان) والواو في (قائمون) والتاء في (قائمة) ليست بضمائر فيكون الوصف مسندا إليها، وإنما هي حروف، دالة على التثنية والجمع والتأنيث، كما في (الرجلان)، و (الزيدون)، وفاطمة[1] فينبغي أن يكون الوصف عندئذٍ متحملا لضمير مستتر عائد على ما قبله، سواء أكان ما قبله مبتدأ، أم غيره، فتقدير النحاة للضمير مع الوصف الجاري تقدير سديد، فإنه وإن فات الربط به مع الوصف فلا ينبغي أن نغفل عن أن له وظيفة رئيسة لا يمكن الاستغناء عنها، وهي كونه فاعلا للوصف على ما سبق بيانه. فتحمل الوصف للضمير مقيس على الفعل ليكون فاعلا للوصف، وعدم الربط بالضمير قيس على الأسماء الجوامد؛ لأن الجامد حين يقع خبرا، أو نعتا، فلا يحتاج الضمير للربط؛ لأن الأول هو الثاني في المعنى، وهو ما ذكره أبو الحسن ابن خروف وغيره، فإن أبا الحسن لما رأى أن الجامد جمودا محضا لا ضمير معه أصلا، نحو أنت زيد، قاس الوصف المشتق عليه؛ لأن الثاني هو الأول، والأول هو الثاني، وبهذا النظر لم يحتج الجامد ولا المشتق للرابط اللفظي.

(١) الأصول: ١/ ٦٤، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٨، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٢٣.

قلت: ويؤيد نظر أبي الحسن ابن خروف – رحمه الله– ما هو معلوم من أن الجملة حين تكون هي المبتدأ في المعنى نحو قولنا: كلمة التوحيد لا إله إلا الله، فجملة (لا إله إلا الله) هي الخبر، وهي لا تحمل رابطا لفظيا، ولا تحتاجه؛ لأنها هي المبتدأ في المعنى، فالربط حصل بالمعنى، وأما حين لا تكون الجملة هي المبتدأ في المعني، فإنها تحتاج الرابط بلا بد؛ لأنها كلام مستقل لا علاقة بينه وبين ما سبقه، فلكي تفيد ما يسبقها فلا بد من رابط لفظي، نحو قولنا: زيد يكتب أبوه، ولا شك أن الجملة أكثر احتياجا إلى الرابط من الخبر المفرد المشتق، لمغايرتها لما قبلها، ومع ذلك فإنها حين كانت هي المبتدأ في المعنى لم تكن محتاجة للرابط، وعليه فالخبر المشتق لما كان هو المبتدأ في المعنى فينبغي ألّا يحتاج إلى رابط على ما قاله أبو الحسن ابن خروف. وإن كان هناك فرق بين الخبر وبين الصفة والحال[1]، لكن القياس في الربط بالضمير الذي تتحمله الأوصاف واحد، فكل من الخبر، والنعت، والحال الأصل فيها أن تقع أوصافا.

ولا ينبغي أن ننظر هنا إلى المشابهات الكثيرة التي بين الأفعال والأوصاف، فنقيس ما تحتاجه الأوصاف من ربط على ما تحتاجه الأفعال من ربط، فنجعل نوع الرابط في كل منهما واحدا وهو الضمير،

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/ ٣٩٥.

وإنما انفكت جهة الربط بين القبيلين، لقياس آخر قوي، وهو أن المشتق لما كان مفردا من جهة، وكان بمعنى ما قبله من جهة ثانية، فإن قياسه على الجامد ظاهر القوة؛ لأن الجامد مفرد، وهو بمعنى ما قبله من جهة ثانية والله أعلم.

المبحث الرابع: الوصف غير الجاري وضميره

الوصف غير الجاري، هو الوصف الجاري على غير من هو له، فالاستعمالان بمعنى واحد، إلا أنني آثرت في العنوان الاختصار.

فأقول: مسألة الوصف الجاري على غير من هو له، مسألة ذات إشكالات وغموض؛ ولذا كانت إحدى المسائل التي يزعم الفارقي أن المبرد صدر بها كتابه المقتضب (ليصونه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقته قراءة مثله، ويحوطه فيها من تلاعب مَن قصرت رتبته عن التشاغل بشكله)[1]، وقد أطال الفارقي في شرحها وتشقيقاتها العقلية هي وغيرها، ومع ذلك بقي الغموض حليفها، وهو ما جعل الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة يصف صنيع الفارقي بقوله: «وهذه رياضة عقلية عنيفة، وما أشبهها بلحم جمل غث على رأس جبل وعر»[2]، وذكر السمين الحلبي أن في هذه المسألة خلافا قل من يضبطه[3]، فهي بحق من المسائل المشكلة، وقد اجتهدت في تقريب أطرافها وتسهيل مساربها ما وسعني ذلك بإبانة معنى غير الجاري، والسبب الذي أوجب الإتيان معه بالضمير البارز المنفصل.

(١) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٤١.

(٢) مقدمة المقتضب: ١/ ٩١.

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٣٩.

المطلب الأول: معنى الوصف الجاري على غير من هو له

لقد أبنت فيما سبق أن الوصف الجاري على من هو له لا يسبقه إلا اسم واحد، وهذا الاسم الواحد هو صاحب الوصف في المعنى والإعراب أيضا، نحو: زيد قائم، فـ(قائم) هو (زيد) في المعنى من جهة، وهو خبر عن (زيد) من جهة ثانية، فلما كان الوصف هو ما قبله في المعني، وكان إعرابه للإفادة عنه مباشرة أيضا سمي بالجاري على من هو له، بخلاف الوصف الجاري على غير من هو له من حيث ما يسبقه، ومن حيث إفادته إعرابيا عما يسبقه، فأما من حيث ما يسبقه فإن من سماته الرئيسة أنه يلزم أن يُسبَق باسمين، فإذا كان للاسم الثاني من حيث المعنى، فعندئذ يكون جاريا على من هو له نحو: هند زيد ضاربها، ففعل الضرب لزيد؛ وحينها يسمى جاريا على من هو له، وإن كان معنى الوصف للاسم الأول فسيكون جاريا على غير من هو له نحو: هند زيد ضاربته، ففعل الضرب لـ(هند)، وأما من حيث الإعراب فالوصف خبر عن الاسم الثاني أونعت، أو حال منه، أو صلة، سواء أكان الوصف جاريا أم كان غير جار، ألا ترى أن الوصف حين جرى على من هو له في نحو هند زيد ضاربها كان خبرا عن(زيد)، وكذلك حين لم يجر على من هو له في نحو: هند زيد ضاربته كان خبرا أيضا عن (زيد)، فالمعتبر في تسميته النظر لعلاقته المعنوية، والإعرابية بما قبله، ويظهر ذلك في نحو: هند زيد ضاربته، فأنث الوصف لتأنيث الاسم الأول، هذا من جهة المعنى، وأما من جهة الإعراب، فإن حق الاسم الأول- بحكم البدء به- يطلب أن يخبر عنه، لكن المتكلم ترك الإخبار عن الاسم الأول، وأخبر

بالوصف عن الاسم الثاني، فمن هنا جرى الوصف خبرا على من ليس له باعتبار أن الأصل أن يكون خبرا عن الاسم الأول، فمن ثَم سمي بالجاري على غير من هو له.

وإنما مثلتُ بهذه الصورة التي لا لبس فيها؛ لأنه سيظهر من خلالها وضوح التسمية بمصطلح (الجاري على غير من هو له) وإلا فإن للوصف الجاري على غير من هو له صورة أخرى ملبسة، نحو: زيد عمرو ضاربه هو، ووجه الإلباس فيها أن المعنى يحتمل أن يكون فاعل الضرب (زيد)، ويحتمل أن يكون (عمرو).

وما قلته في تحديد الوصف الجاري على غير من هو له، بأنه لا بد أن يُسْبَقَ باسمين، هو المفهوم من أمثلة النحاة دون تصريح منهم، اللهم إلا ابن السراج، فقد جاء في كلامه ما يشير إلى هذا، حيث ذكر أن الوصف الجاري على من هو له يلزم أن يكون بجانب الاسم الذي له الوصف؛ أي لا يحال بينهما بحائل نحو: عمرٌو قائمٌ، فحين لم يحل بين (عمرو) و(قائم) بحائل سمي جاريا على من هو له؛ لأن الوصف واضح أنه لما قبله معنى وإعرابا، والمفهوم من قول أبي بكر ابن السراج أنه إذا حيل بين الوصف وما هو له بحائل سيصبح جاريا على غير من هو له[1]، والحائل الذي يشير إليه أبو بكر بلا شك هو الاسم الثاني من الاسمين اللذين يسبقان الوصف، وهو (زيد) من نحو قولنا: عمرٌو زيد ضاربه

(١) الأصول في النحو: ١/ ٧٠.

هو، فـ(زيد) حال بين الوصف (ضارب)، وبين (عمرٌو) فلما جاء الحائل بين الوصف والاسم الأول فقد أصبح الوصف مسبوقا باسمين، فلم يعد الوصف جاريا على الاسم الأول إعرابا وإنما هو للإفادة إعرابيا عن الثاني، ومعناه للاسم الأول؛ لأن المتكلم أراد أن يجعل الضرب من فعل (زيد)، فكل صورة على هذه الهيئة ملبسة نحو: زيد عمر ضاربه هو، أو غير ملبسة نحو: هند زيد ضاربته هي، يسمى الوصف فيها بـ(غير الجاري) أو بـ(الجاري على غير من هو له)؛ لأن الوصف من حيث المعنى للاسم الأول، وإعرابا للاسم الثاني؛ فلذا وجب أن نأتي معه بفاعله ضميرا منفصلا، وهو معنى هام ولازم لفهم سبب الإتيان بمسألة الحائل التي ذكرها أبوبكر، وهي من إضافاته العلمية الدقيقة، فلم أرها عند أحد من النحاة مع تقدم زمن أبي بكر، وصحة ما شرطه، وتظهر دقة أبي بكر وتحقيقه فيما ينطوي عليه شرطه من معنى مستور لا يظهر إلا بمعاودة النظر في كلامه، فإنه يريد أن يبين أن الوصف غير الجاري حين يفصل عن من هو له فإنه بالفصل يضعف شبهه بالفعل الذي يوجب له تحمل فاعله؛ أي استتار فاعله فيه، فإذا ضعف شبه الوصف بالفعل لزم أن نأتي بفاعل الوصف ظاهرا، وهذا تحقيق دقيق في المسألة تتبين منه علة ظهور فاعل الوصف غير الجاري على ما سيتضح لاحقا.

المطلب الثاني: الضمير مع الوصف الجاري على غير من هو له

الضمير مع الوصف غير الجاري هو صلب القضية وسبب ما فيها من غموض، والحديث عنه يحتاج إلى التذكير بشيء من الأفكار

العاجلة عن الضمير مع الوصف الجاري على من هو له لنميز بينهما، ولنعرف موجب إظهاره مع الوصف غير الجاري.

فأقول: إن من حقائق الوصف الجاري على من هو له أن يكون ما قبله اسما واحدا لا غير، فعندئذ سيكون الوصف خبرا عنه، أو نعتا له، أو حالا منه، أو صلة له[1]، فإذا وقع الوصف في أحد هذه المواقع وجب أن يتحمل ضميرا واجب الاستتار عند جمهور النحاة، نحو: محمد قائم، فـ(قائم) متحمل لضمير يعود على محمد، وهذا الضمير فاعل له وليس برابط[2]، ومع أن الوصف في تحمله للضمير مقيس على الفعل، إلا أن

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ٣٨٤، وقد بين أبو الفتح في مبحث مفيد سبب وصل (الذي) ونحوه بالجملة حيث قال: «فإن قال قائل: فما كانت الحاجة إلى زيادة اللام في الذي والتي ونحوهما حتى أنها لما زيدت لزمت؟

فالجواب: أن (الذي) إنما وقع في الكلام توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات، ألا تراها تجري أوصافًا على النكرات في نحو قولك: مررت برجل أبوه كريم، ونظرت إلى غلام قامت أخته؛ فلما أريد مثل هذا في المعرفة لم يمكن أن تقول: مررت بزيد أبوه كريم؛ على أن تكون الجملة وصفًا لزيد؛ لأنه قد ثبت أن الجملة نكرة، ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة؛ فجرى هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أن يقولوا: «مررت بزيد كريم» على الوصف؛ فإذا كان الوصف جملة نحو: مررت برجل أبوه كريم؛ لم يمكن إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أن يدخلوا اللام على الجملة؛ لأن اللام من خواص الأسماء فجاء بالذي». سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٥٣-٣٥٤.

(٢) شرح الجمل لابن خروف: ١/ ٣٩١.

الضمير المستتر في الفعل حين يحل محل الوصف نحو: زيد يقوم، أو قام، له وظيفتان؛ فاعل، ورابط في آن، أما الضمير مع الوصف الجاري فليس له إلا وظيفة واحدة وهي أنه فاعل فقط وليس له حظ في الربط، والفرق الذي جعل الضمير مع الفعل رابطا، ولم يحتجه الوصف رابطا، أن الوصف الجاري حين يقع خبرا، أونعتا أو غيرهما، فهو صاحب الخبر، والنعت، والحال، والصلة في المعنى، فلما كان هو ما قبله في المعنى لم يحتج للربط بالضمير خلافا للسهيلي، فالربط حاصل بتطابق الوصف مع ما هو له في المعنى، فكل واحد منهما هو الآخر. ألا ترى أنه لو حل محل الوصف المشتق اسم جامد لم يكن متحملا للضمير نحو: أنت محمد؛ لأن هذا هو هذا، فالربط حصل بالمعنى، وقد سبق بيان ذلك.

أما الفعل إذا حل محل الوصف الجاري أو غير الجاري، فيلزم أن يستتر فيه ضمير الفاعل إن كان مفردا نحو: زيد يجلس، وزيد عمرو يضربه؛ لأن الفعل وفاعله من قبيل الجملة لا المفرد، والجملة فعلية كانت أو اسمية ليست هي ما قبلها في المعنى، وإنما هي كلام مستقل عما سبقها، فلهذه المغايرة الواقعة بين الجملة وما سيقت له وجب الربط بينها وبين ما قبلها بالضمير، لينعقد منها مع ما سيقت له كلامٌ مفيد، والوصف الجاري على غير من هو له بحكم أنه مسبوق باسمين فهو للأول من حيث المعنى، وفي الوقت نفسه هو خبر أو نعت، أو حال للاسم الثاني، فعلى ذلك سيصبح الوصف هو والاسم الثاني جملة من مبتدأ وخبر، وفي هذه الحالة تكون الجملة محتاجة إلى أن نأتي بضمير

بارز منفصل بعد الوصف؛ لغرضين متلازمين الغرض الأول: أن يكون رابطا للجملة بالاسم الأول من الاسمين السابقين للوصف.

والغرض الثاني: أن يكون فاعلا للوصف، هذا هو سر إبراز الضمير مع الوصف الجاري على غير من هو له. وهو ما يحتاج إلى تفصيل لإيضاح غموض المسألة.

فأقول: إن الوصف غير الجاري يخالف الوصف الجاري من حيث إن غير الجاري يلزم أن يسبق باسمين، والجاري لا يسبق إلا باسم واحد، فلما كان غير الجاري مسبوقا باسمين فإنه إذا تماثل الاسمان السابقان له إفرادا وتذكيرا، أو تثنية، أو جمعا فسيقع لبس في المعنى؛ نحو: زيد عمرٌو ضاربه؛ لأن الوصف (ضارب) يحتمل أن يكون معناه للاسم الأول، ويحتمل أن يكون المعنى للاسم الثاني؛ لأن (ضارب) يصلح أن يكون للاسم الأول، ويصلح أن يكون للاسم الثاني، فإذا أراد المتكلم أن يجعل معناه للاسم الثاني، وهو (عمرو) فهذا يعني أن من قام بفعل الضرب هو(عمرو)، وعندئذ يكون الوصف جاريا على من هو له، فالجملة الصغرى(عمر ضاربه) واضحة لسهولة تركيبها، وتتضح سهولة التركيب من خلال إعرابها هي وما قبلها، وهو على النحو التالي: (زيد) مبتدأ أول، و(عمرو) مبتدأ ثان، و(ضارب) خبر المبتدأ الثاني، وفاعل (ضارب) ضمير مستتر وجوبا تقديره (هو)، وما استتر وجوبا إلا لأن الوصف جار على من هو له فأشبه الفعل فاستتر الضمير وجوبا كما استتر في الفعل، والضمير المتصل بـ(ضارب) مفعول به، والجملة من

المبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، والرابط ضمير المفعول به المتصل بـ(ضارب)، فالجملة الكبرى مماثلة لقولنا: هند عمرو ضربها، أو يضربها، فهي واضحة لا تحتاج أكثر من هذا؛ ووجه سهولة الجملة الصغرى (عمرو ضاربه) أنها أتت وفق الأصل في تركيب الجملة الاسمية، فأصل تركيب الجملة الاسمية البسيطة أن تكون من مبتدأ ثم يليه الخبر وصفا، هذا هو الأصل في الأخبار وفي التركيب أيضا، وخروج الجملة ذات الوصف غير الجاري عن أصل التركيب المعتاد هو الذي أوجب الإتيان بالضمير البارز المنفصل، وامتنع الإتيان به مع الوصف الجاري.

وأما إن جعلنا (ضارب) من فعل الاسم الأول، فهنا يكون الوصف **جاريا على غير من هو له**، وعندئذ تكون الجملة الصغرى (عمرو ضاربه هو) ليست وفق أصل التركيب المتسم بالبساطة التي جعلته أكثر دورانا؛ لأن احتياج جملة الوصف غير الجاري للضمير ليكون فاعلا أخرجها من مرتبة البساطة التي يمثلها أصل التركيب إلى مرتبة أكثر تركيبا؛ لأنها زادت عن أصل التركيب بالضمير التالي للوصف؛ لأنهم يقولون فيما لا لبس فيه: هند زيد ضاربته هي، ويقولون فيما يلبس: زيد عمرٌو ضاربه هو.

فالفكر النحوي بعامة بنى وجوب استحضار الضمير مع الوصف غير الجاري على أن له وظيفتين رئيستين متلازمتين لا يمكن التخلي عنهما، الوظيفة الأولى جعله رابطا، والوظيفة الثانية جعله فاعلا.

أما شرح الوظيفة الأولى: وهي كونه رابطا، فإن من المسلمات أن الخبر، والنعت، والحال، والصلة حين يقع كل منها جملة فلا بد لها من رابط يربطها بما سيقت له، وأنت ترى أن جملة المبتدأ الثاني وخبره وهي: (زيد ضاربته) خبر عن المبتدأ الأول (هند) فهي بهذه الصيغة(زيد ضاربته) جملة من مبتدأ وخبر، ولا رابط معها، فمن ثم كانت محتاجة إلى الرابط ليربطها بالمبتدأ الأول (هند)، ليتكون منها معه كلام مفيد، فعليه يجب وجوبا لا محيد عنه أن تشتمل الجملة على رابط يربطها بما سيقت له، فمن ثم استُحْضِرَ الضمير (هي) للربط. واستحضار الضمير هنا يوجبه البصريون ألبست المسألة أم لم تلبس، مع أن المسألة التي لا لبس فيها تفهم دون حضوره، لكنهم أوجبوه **لعدم وجود الرابط** وطردا للباب على سنن واحد[1]، واغتفر الكوفيون عدم استحضار الضمير فيما لا لبس فيه؛ لأن ظهور المعنى أغنى عن الضمير.

قلت وقد يُحْتج للكوفيين بأنَّا كثيرا ما رأينا النحاة يغتفرون حذف ما يجب ثبوته حين يظهر المعنى، كحذف العمد؛ الفاعل، والمبتدأ، والخبر...، وكذلك اغتفروا نصب الفاعل ورفع المفعول حين يظهر المراد في نحو خرق الثوبُ المسمارَ، برفع الثوب، ونصب المسمار.

وأما شرح الوظيفة الثانية وهي كونه فاعلا للوصف، فالنحاة مجمعون على أن الوصف جاريا وغير جار حين يقع خبرا، أو نعتا، أو

(١) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٣، المقاصد الشافية: ١/ ٦٤٩، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٢٤.

حالا، أو صلة، لا بد له من فاعل قياسا على الفعل[1]، وهذا الفاعل إما **أن يكون** مستترا فيه وجوبا كما هو الحال مع الوصف الجاري، وإما **أن يكون** ظاهرا كما هو الحال مع الوصف غير الجاري، ومع إجماعهم على أن الوصف **الجاري** مقيس على الفعل من حيث احتياجه لفاعل من جهة، ومن حيث استتاره من جهة ثانية، إلا أنهم يرون أن الوصف غير الجاري **يخرج عن هذا القياس؛ لأنه** لا بد أن **يؤتى له** بفاعل ضمير بارز نحو: زيد عمرو ضاربه هو، هند زيد ضاربته هي، فظهور ضمير الفاعل مع الوصف غير الجاري بخلاف ظهوره مع الفعل، فالفعل حين يقع موقع الوصف غير الجاري يستتر فيه الضمير، فنقول: هند زيد تضربه، أو ضربته، فلا يظهر ضمير الفاعل في الفعل، **وإن ظهر فهو توكيد للمستتر**، أما الوصف غير الجاري فلا يتحمل لضميرٍ؛ لأنه لم يكن متحملا له أصلا ثم برز، وإنما هو مماثل للفاعل الظاهر مع الوصف نحو: زيد قائم أبوه، فلو لم نأت بـ(أبوه) لم يكن لـ(قائم) فاعل أصلا فيختل المراد، وكذلك لو لم نأت بالضمير مع الوصف غير الجاري لم يكن له فاعل؛ لأنه في حال جريانه على غير من هو له لا يتحمل الضمير أصلا، وإنما يلزم أن يؤتى له بفاعل لاحتياجه له كالفعل[2]، والتفسير الذي يفسر به النحاة عدم تحمله للضمير، ووجوب الإتيان بفاعله ضميرا ظاهرا بخلاف الفعل، مبني على أن استتار الضمير من خصائص

(١) الأصول: ١/ ٧١.

(٢) الأصول: ١/ ٧٠.

الأفعال، فهو أصل فيها[1]، وفرع في الأوصاف، فالفعل يستتر معه الضمير مطلقا سواء أكان بجانب صاحب معناه أم كان مفصولا بينه وبين صاحب معناه.

أما الوصف، فبحكم أنه فرع عن الفعل، والفرع دائما ينحط عن درجة الأصل، فلهذا إذا كان الوصف بجانب صاحب معناه؛ أي كان جاريا على من هو له نحو: زيد قائم، تحمل الضمير؛ لأنه أتى على وفق الأصل في التركيب، والأصل في تركيب الوصف عدم الفصل بينه وبين من هو له، وأما إذا فصل بينه وبين صاحب معناه وهو الاسم الأول؛ أي كان جاريا على غير من هو له نحو: هند زيد ضاربته هي، فقد خرج عن التركيب الذي له بحق الأصالة، ودخل إلى تركيب هو من خصائص الفعل، فالفصل بين الفعل ومن هو له وعدم الفصل يُبْقِي الضمير مستترا في الفعل لقوة الفعل بأصالة الاستتار معه، وأما الوصف فإنه حين يفصل عن صاحب معناه فلا يتحمل الضمير أصلا؛ لأنه قد ضعف بالفصل عن رتبة الفعل، فمن ثم ضَعُفَ عن تحمل ما يلزمه وهو الضمير الذي يكون له فاعلا، فمن ثَمَّ وجب عندهم أن يؤتي به ضميرا ظاهرا منفصلا؛ ليجبر ضعفه عن تحمله، ألا ترى أن جملة: (زيد ضاربته) التي هي خبر عن

(١) الأصول: ١/ ٧٠، وتفسير المسائل المشكلة: ٤٠٣ وما بعدها، والإنصاف: ١/ ٥٩ (المسألة الثامنة).

(هند) من قولهم: هند زيد ضاربته، ليس فيها فاعل، والكلام لا يستقيم حتى نأتي بالفاعل(هي)[1].

ومما يدلل به النحاة على وجوب الإتيان بالفاعل ضميرا بارزا مع الوصف غير الجاري، أن الفعل حين يسند إلى فاعل مثنى أو جمع نحو: الزيدان قاما، أو الزيدون قاموا، فإن الفعل لا بد له من ظهور فاعله، فإذا ظهر مع الفعل وهو الأصل، فإن ظهوره مع الوصف المسند إلى مثنى، أو جمع ألزم له، ألا ترى أنهم يقولون: الهندان الزيدان ضاربتهما **هما**، بإظهار (**هما**) **ثانية في آخر التركيب**، ومثله الجمع، فـ(هما) الأولى مفعول به، و(هما) الثانية فاعل، وما ظهر(هما) هنا إلا لأن الوصف

(١) قال أبو بكر ابن السراج: واعلم أن خبر المبتدأ إذا كان اسمًا من أسماء الفاعلين وكان المبتدأ هو الفاعل في المعنى وكان جاريًا عليه إلى جنبه أضمر فيه ما يرجع إليه وانستر الضمير نحو قولك: عمرو قائم وأنت منطلق، فأنت وعمرو الفاعلان في المعنى؛ لأنّ عمرًا هو الذي قام، وقائم جار على عمرو وموضوع إلى جانبه، لم يحل بينه وبينه حائل، فمتى كان الخبر بهذه الصفة لم يحتج إلى أن يظهر الضمير إلا مؤكدًا، إلا أن المشبه بالشيء ليس هو ذلك الشيء بعينه فضمنوه الضمير متى كان جاريًا على الاسم الذي قبله، وإنما يكون كذلك في ثلاثة مواضع: إما أن يكون خبرًا لمبتدأ نحو قولك: عمرو منطلق كما ذكرنا أو يكون صفة نحو: مررت برجل قائم، أو حالًا نحو: رأيت زيدًا قائمًا، ففي اسم الفاعل ضمير في جميع هذه المواضع، فإن وقع بعدها اسم ظاهر ارتفع ارتفاع الفاعل بفعله، ومتى جرى اسم الفاعل على غير من هو له فليس يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل، كما يكون في الفعل؛ لأنّ استتار ضمير الفاعل إنما هو للفعل.

(ضارب) كالفعل يلزمه ظهور فاعله حال التثنية والجمع، فلو لم يظهر الفاعل (هما) لأصبح الوصف (ضاربة) بلا فاعل وهو ممتنع قياسا على الفعل[1]، وما مثل النحاة بالمثنى ونحوه، إلا ليدلوا على أن الفاعل المضمر المثنى حين يلزم أن يظهر مع الفعل فهو مع الوصف أولى[2].

هذا فضلا عن أن صيغة الوصف غير الجاري لا تدل على نوع فاعله، وإنما يُدَلُّ عليها ببروزه، وقد ذكر سابقا، بخلاف الفعل، فطبيعة صيغتيه؛ المضارع، والماضي حين تحل محل الوصف الجاري، وغير الجاري تدلان على فاعليهما، فلا يحتاجان لظهور فاعليهما؛ لأن الفعل المضارع تدل الزوائد التي في أوله على الفاعل متكلما كان، أو مخاطبا، أو غائبا، وكذلك الماضي تدل الضمائر الملحقة به على ما دلت عليه زوائد المضارع، فلا نحتاج معهما إلى إبراز الفاعل؛ لانتفاء اللبس في كل، ألا ترى إلى (قولك في المضارع، إذا عنيت نفسك أو مخاطبا؛ زيد أُكْرِمُه، وجعفر تُكَاتِبُهُ، وفى الماضي: زيد أكرمتُه، وجعفر كَاتَبْتَه، فهذا كلام غير مفتقر إلى إبراز الضمير، الذى هو أنا وأنت، لدلالة حرف المضارعة في المضارع عليهما، ولدلالة تاء المتكلم، وتاء المخاطب في الماضي عليهما، ولو قلت: زيد مُكْرِمُه، وجعفر مُكَاتِبُه، لم تدلّ صيغة الوصف: مُكْرِمُه ومُكَاتِبُه على ما دلّت عليه صيغة الفعل: أُكْرِمُه وتُكَاتِبُهُ، وأكرمتُه وكاتبتُه، فلزمك مع الوصف أن تظهر الفاعل فتقول:

(١) الأصول: ١/ ٧١.

(٢) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، وشرح ابن يعيش: ٦/ ٨٠.

مكرمه أنا، ومكاتبه أنت، ولو قلت: زيد مكرمي، وجعفر مكاتبك، لم يلزمك إبراز المضمر؛ لأنه قد جرى خبرا على من هو له، وكذلك تقول: زيد نكرمه، وجعفر أكرمناه، فلا تضطرّ إلى إبراز الضمير، فإن قلت: زيد مكرموه، وجب أن تقول: نحن، وكذلك قولك: زيد تكرمونه، كلام مستقيم، فإن وضعت في موضع تكرمونه اسم الفاعل، قلت: مكرموه أنتم)[1].

هذا هو حاصل تفكير النحاة البصريين والكوفيين إجمالا في بروز الضمير مع الوصف غير الجاري، إلا أنهم اختلفوا في ما لا لبس فيه، فالبصريون يوجبون الإتيان بالضمير مع الوصف مطلقا، ألبست المسألة أم لم تلبس، بناء على ما يوجبه القياس، طردا للباب على وتيرة واحدة[2]، والكوفيون لا يوجبون الإتيان به إلا فيما يلبس[3] لورود شواهد عدة مما ليس بملبس لم يصحب الضمير فيها الوصف.

(١) بنصه مع تصرف يسير من أمالي هبة الله بن الشجري: ٢/ ٥٢.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٣، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٩، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٢٤.

(٣) المقتضب: ٤/ ١٣٥ الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة(الثامنة)١/ ٥٧ وما بعدها، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٦، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٩، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٢٦٦، فيه فوائد خلت منها كتب النحو.

ومما احتجوا به قراءة إبراهيم بن أبي عبلة[1] لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾[2]، بخفض (غير) على أنها نعت لـ(طعام)، فيصبح (غير ناظرين) جاريا على غير من هو له؛ لأن (غير) لما لم تجر على (الكاف والميم في (لكم)، فتُنصب حالا، فقد جرت على (الطعام) وهي ليست له في الأصل، فبهذا تكون قد جرت على غير من هي له، ولم يصاحبها الضمير، فيقال: (إلى طعام غير ناظرين إناه أنتم)، وهو ما يوجبه البصريون، فلما لم يأت بالضمير (أنتم) مع جريانها على غير من هي له، فقد صح ما ذهب إليه الكوفيون، واحتج الفراء له بما نسبه للعرب حيث تَقُولُ: (رأيت زيدًا مع امرأة محسنٍ إليها) بخفض (محسن) ونصبه، ويخرج خفض (محسن) على أنه نعت لـ(رجل) وكان الأصل أن يكون لـ(زيد) فلما لم يكن لـ(زيد) فقد أصبح جاريا على غير من هو له، ومع ذلك لم يصحبه الضمير فيقال: محسن إليها هو، هذا شرح لما ذكره الفراء في المسألة حيث قال: «(ولو خفضت {غَيْرَ ناظِرِينَ} كَانَ صوابًا؛ لأن قبلها (طَعام) وهو نكرة، فتجعل فعلهم تابعًا للطعام لرجوع ذكر الطعام فِي {إِناهُ} كما تَقُولُ العرب: رأيت زيدًا مع امرأة محسنٍ إليها، ومحسنًا إليها. فمن قَالَ: (محسنًا) جعله من صفة زيد، ومن خفضه

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣٩٦، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٢٦٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٣٩.

(٢) الأحزاب: ٥٣.

فكأنه قَالَ: رأيتُ زيدًا مع التي يُحسن إليها. فإذا صَارت الصلة للنكرة أَتْبَعْتها، وإن كَانَ فعلًا لغيرها»[(١)]، ومعنى قوله: (صَارت الصلة للنكرة)؛ أي صار النعت للنكرة؛ لأن النعت يتمم المنعوت[(٢)]، فهو صلة، ونصر أبو جعفر الطبري مذهب الكوفيين بما نقله عن الفراء، وعقب على ذلك بقوله: «والصواب من القول في ذلك عندنا، القول بإجازة جر (غير) في (غَيْرَ نَاظِرِينَ) في الكلام، لا في القراءة لما ذكرنا من الأبيات التي حكيناها، فأما في القراءة فغير جائز في (غير) غير النصب، لإجماع الحجة من القراء على نصبها»[(٣)]، والبصريون يمنعون هذه القراءة ويرون ويرون أنها لحن أو ضعيفة[(٤)]، والصواب عندهم نصب (غير) على الحال، وهي القراءة المشهورة، والكوفيون يرون صواب جر (غير)، ونصر الطبري مذهبهم بأبيات عدة من إنشاد الفراء وهي[(٥)]:

قومي ذُرا المجد بانُوها وقد عَلمتْ بكُنْـهِ ذلـك عـدنانٌ وقحطـان

(١) معاني القرآن: ٢/ ٣٤٧.

(٢) قال الشاطبي: سيبويه وغيره من الأئمة قد نصوا على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة الاسم الواحد؛ لأنّ الصفة مبينة للموصوف فهي من تمامه، كما أن الصلة من تمام الموصول. المقاصد الشافية: ١/ ٦٥٤.

(٣) تفسير الطبري: ١٩/ ١٥٨.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٤٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٠١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٣٩.

(٥) البيت مجهول وهو في الإنصاف: ١/ ٥٩، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٨، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٥٠.

قال أبو حيان: «(بانوها) جرى على (ذرا المجد)، وليس له، ولو برز لقال: (بانوها هم)»[١].

وقوله[٢]:

إن الـذي لهـواكِ آسَـفَ رهطَـه لجــديرةٌ أن تصــطفيه خلــيلا

قال أبو حيان: «لجديرة صفة للمرأة، وقد جرت على «الذي آسف»، ولم يبرز الضمير، فيقول: لجديرة أنت»[٣].

وقوله[٤]:

تــــرى أرْبــــاقَهم مُتَقَلِّــــدِيها إذا حَمِيَ الحديـدُ على الكُماة

أي متقلـديها هـم. قـال أبـو حيـان: «ومتقلـديها قـد جـرى علـى «الأرباق»، وليس لها، ولم يبرز الضمير، فيقول: متقلديها هم»[٥].

وقوله[٦]:

(١) التذييل والتكميل: ٤/ ٢١.

(٢) البيت مجهول، هو في شرح التسهيل: ١/ ٣٠٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢١.

(٣) التذييل والتكميل: ٤/ ٢١.

(٤) البيت للفرزدق: وهو في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٧٧، والإنصاف: ١/ ٥٩، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢١، والأرباق جمع ربق، وهو حبل به عدة عرى يربط به صغار الغنم.

(٥) التذييل والتكميل: ٤/ ٢١.

(٦) للأعشى في ديوانه: ٢٢٣، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢١، ٢٢، ٢٣.

وإنْ امْـرَأً أَسْـرَى إِلَيْـكِ وَدُونَـهُ من الأرضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقَـةٌ أَنْ تَسْـتَجِيبِي دُعَـاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِـي أَنَّ الْمُعَـانَ مُوَفَّـقُ

قال أبو حيان: «فمحقوقة صفة للمرأة، وقد جرت على «امرئ»، ولم يبرز الضمير، فيقول: لمحقوقة أنت»[1].

وقول الأعشى[2]:

فقُلْـتُ لَـهُ: هَـذهِ هاتِهـا إلينـا بأدْمَـاءَ مُقْتَادِهـا

فـ(مقتادها) بالخفض نعت لـ(أدماء) والأدماء هنا: الناقة الشديدة البياض، وحين يكون (مقتادها) نعتا لـ(أدماء) فقد جرى على غير من هو له؛ لأن حقه أن يكون جاريا على ضمير الخمر في(هاتها)، فحين جرى الوصف (مقتادها) على غير من هو له، ولم يصحبه الضمير دل على صحة مذهب الكوفيين. وذكر أبو عبد الله ابن مالك أن من النحاة من تكلف تقديرات تخرج الأبيات عن السياق الظاهر، فقال: «وتكلف بعض المتعصبين فقال: تقدير البيت الأول: قومي بانو ذرا المجد بانوها، وتقدير البيت الثاني: لأنت جديرة أن تصطفيه، وتقدير البيت

(١) التذييل والتكميل: ٤/ ٢١.

(٢) ديوان الأعشى: ٦٩، ومعاني القرآن للفراء: ٢٤٧، وتفسير الطبري: ١٩/ ١٥٨، والأدماء من الإبل الشديدة البياض، والظاهر لي أن الأعشى يطلب من ساقي الخمر أن يعطيه خمرا بناقة من أجود النوق، هذا ما أراه، وفي البيت اختلاف، فرواية الديوان: بأدْمَاءَ في حبل مُقْتَادِها، ورواية الفراء: فجاء بأدْمَاءَ مُقْتَادِها، ورواية الطبري عن الفراء: إلينا بأدْمَاءَ مُقْتَادِها.

الثالث: ترى أصحابَ أرباقهم متقلديها. والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها، دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه»[١].

ومع ذلك فأكثر النحاة مقلدون لمذهب البصريين، فالتمسوا لكل ما سبق علة ما أمكنهم، إلا قراءة ابن أبي عبلة، فحين لم يجدوا لها تخريجا وصفوها بالضعف، أو بالخطأ[٢].

وعليه فإن هذه المسألة توضح بجلاء جانبا من مذهب البصريين القياسي الصارم، فقد آثروا إظهار الضمير فيما ليس فيه لبس قياسا بحجة طرد الباب على سنن، ولم تقنعهم، قراءة ابن أبي عبلة، ولا ما رواه الفراء من منثور العرب ومنظومها، نعم كان القياس الذي تبعه البصريون قياسا قويا متساوقا في جميع مراحله، لكن القياس لا يقدم على النصوص؛ ولذا رَجَحَ عند أبي عبد الله ابن مالك مذهب الكوفيين فقال: «والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه، ليجري الباب على سنن واحد. وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وبقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب»[٣].

(١) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٨.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٤٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٦٠، مشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/ ٥٨٠ تحقيق: الضامن، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٢٦٦.

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧-٣٠٨.

ختاما فإن ما كان ملبسا في قولنا: زيد خالدا ضاربه هو، يزول لبسه بنصب الاسم الثاني على الاشتغال، فيقال: زيد خالدا ضاربه، وهي مسألة مشهورة في باب الاشتغال حيث قال ابن مالك:

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

أي يشترط في الأوصاف لتفسر عملا في المشغول عنه أن يصح أن تنصب المفعول به، ولا ينصب المفعول به من الأوصاف إلا اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول فقط، وبشرط دلالتها على الحال أو الاستقبال، وأما الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل فلا تنصب[1]، وتفصيل المسألة ليس هذا محله. والله أعلم.

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ٤٤٩-٤٥٠، والمقاصد الشافية للشاطبي: ٣/ ١١٢وما بعدها.

الخاتمة والنتائج

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد: فـ(تحمل الصفة للضمير في الفكر النحوي) من الموضوعات التي بها كثير من الغموض، وفيه من فكر النحاة الخفي ما يندر في غيره؛ لذا كانت كتابات القدماء فيه وعرة المسالك، ويبدو أن ذلك وراء انصراف المحدثين عن الكتابة فيه، وقد تم بحمد الله تذليل ما به من صعاب، فوضحت مسالكه، وقد تحصل من بحثه النتائج التالية:

١- إن مصطلح الوصف، والصفة، والنعت مع تعدد ألفاظها، تتطابق في دلالتها الاصطلاحية، حينا وتفترق حينا، وهو خلاف الأصل فيما ينبغي أن يتواضع عليه المصطلحون.

٢- أن التحمل مصطلح يستعمل مع الصفات خاصة للدلالة على استتار فاعلها فيها.

٣- أن الصفة الجارية على من هي له وغير الجارية، لا تسمى بذلك إلا إذا كانت خبرا، أو نعتا، أو حالا، أو صلة موصول.

٤- أن الصفة حين ترفع اسما ظاهرا لا تسمى بالجارية على من هي له، ولا بغير الجارية.

٥- أن الجامد جمودا محضا لا يتحمل الضمير، ومن ينسب ذلك للكسائي وللكوفيين عامة يعوزه الدليل.

٦- أن الصفة الجارية على من هي له لا تسبق إلا باسم واحد فقط.

٧- أن من السمات اللازمة للصفة الجارية على غير من هي له أن تسبق باسمين.

٨- أن إعراب الصفة الجارية وغير الجارية واحد؛ إذ هما للإفادة عما قبلهما بأن تكونا خبرا عنهما، أو نعتا لهما، أو حالا منهما، أو صلة لهما.

٩- أن تسمية كل من الصفة الجارية وغير الجارية مبني على علاقتها المعنوية بما قبلها من جهة، وعلى إعرابها من جهة ثانية.

١٠- أن فاعل الصفة الجارية يلزم استتاره وجوبا عند الجمهور.

١١- أن الضمير المنفصل البارز مع الصفة الجارية ليس هو فاعلها، وإنما هو توكيد للفاعل المستتر فيها.

١٢- أن فاعل الصفة غير الجارية يلزم الإتيان به ضميرا منفصلا بارزا.

١٣- أن فاعل الصفة غير الجارية لم يكن ضميرا مستترا ثم برز، وإنما اجتلب كما يجتلب كل فاعل ظاهر.

١٤- أن الضمير المتحملة له الصفة الجارية فاعل لها، ولا يصح اعتباره رابطا.

١٥- أن الضمير المجتلب مع الصفة غير الجارية فاعل، ورابط في آن واحد.

١٦- أن الصفة في كثير من مسائلها مقيسة على الفعل.

١٧- أن معتمد البصريين في وجوب إظهار فاعل الصفة مطلقا هو القياس لا السماع طردا للباب على سنن واحد، بخلاف الكوفيين الذين رجح مذهبهم بالسماع من جهة، وظهور المعنى من جهة أخرى.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى - نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢- أسرار العربية، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري ، نشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السراج البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة بيروت.

٤- إعراب القرآن لأبي جعفر؛ أحمد بن محمد النحاس، تخريج وتحقيق: الدكتور محمد محمد تامر، والدكتور محمد رضوان، والشيخ: محمد عبد المنعم ، طبع ونشر دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود الطناحي، نشر مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، مطبعة المدني١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ.

٧- الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمرو عثمان المعروف بـ(ابن الحاجب)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي،

الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني- بغداد ١٩٨٢م.

٨- الإيضاح في علل النحو، لأبي إسحاق الزجاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الثانية – دار النفائس، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٩- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.

١٠- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: محمد علي البجاوي، طبع بدار إحياء الكتب العربية؛ عيسى البابي الحلبي ١٩٧٦م.

١١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى: دار القلم – دمشق.

١٢- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري، دراسة وتحقيق: الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م الزهراء للإعلام العربي.

١٣- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: الدكتور: عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٤- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد

المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٥- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي، تحقيق: الدكتور سمير أحمد معلوف، نشر معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ١٩٩٣م (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (المعروف بابن أم قاسم)، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.

١٧- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة: ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.

١٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٢٠- الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية - دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت.

٢١- الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية، للدكتور: حماد بن محمد الثمالي، مجلة كلية دار العلوم، العدد: ٨٧ فبراير ٢٠١٦م.

٢٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف(السمين الحلبي)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩١م دار القلم- دمشق.

٢٣- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، نشر مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية- القاهرة.

٢٤- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٥- شرح ألفية ابن معطي، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي(ابن القواس)، تحقيق، علي موسى الشوملي، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٢٦- شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى: ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٢٧- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي، تحقيق ودراسة: الدكتورة سلوى محمد عرب، نشر جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث- مكة المكرمة: ١٤١٩هـ.

٢٨- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، مطابع مديرية دار الكتب- جامعة الموصل-١٩٨٢م.
٢٩- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس- بنغازي.
٣٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد.
٣١- شرح الكافية الشافية لابن مالك، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
٣٢- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، توزيع مكتبة الباز، مكة المكرمة.
٣٣- شرح المفصل، لابن يعيش ، عالم الكتب، بيروت مكتبة المتنبي القاهرة.
٣٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٣٥- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور:

إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، سلسلة المعاجم والفهارس١٩٨٠م.

٣٦- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، دراسة وتحقيق، الدكتور: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٣٧- كتاب الجمل للخليل بن أحمد وليس لغيره، للدكتور: حماد بن محمد الثمالي، مجلة الدراسات اللغوية- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (الرياض) - المجلد التاسع عشر- العدد الأول (المحرم-ربيع الأول١٤٣٨هـ-٢٠١٦م).

٣٨- الكتاب، لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٩- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتَيّح، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦- دار الزمان- المدينة المنورة.

٤٠- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م دار الفكر- بيروت ودار الفكر – دمشق (مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث).

٤١- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، النشرة الثانية، دار المعارف، مصر ١٩٦٠م.

٤٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.

٤٣- مختصر النحو، لأبي جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي، دراسة وتحقيق، الدكتور: حسين أحمد بو عباس، حوليات الآداب والعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٤٤- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات: مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.

٤٥- مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي.

٤٦- معاني القرآن، للأخفش الأوسط؛ أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، تحقيق: الدكتور فايز فارس، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ-١٩٧٠م.

٤٧- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة: الأولى ١٩٧٢م.

٤٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عدد من أساتذة جامعة أم القرى، نشر جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٤٩- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩٩هـ.

٥٠- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار والدكتور: يس أبو الهيجاء، الطبعة الأولى - عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي.

٥١- نتائج الفكر، لأبي زيد السهيلي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

٥٢- همع الهوامع في سرح جمع الجوامع، لأبي بكر السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت.